المشاكل الاقتصادية والمالية للقروض الخارجية
من منظور القانون المالي الدولي
(دراسة مقارنة)

د. عمار فوزي كاظم المياحي
مستشار في مجلس النواب العراقي
وخبير متمرس في فلسفة التشريعات المالية والإدارية

(ISSN : 2537 - 0758)

المشاكل الاقتصادية والمالية للقروض الخارجية من منظور القانون المالي الدولي (دراسة مقارنة)

الدكتور/ عمار فوزي كاظم المياحي

:

مستخلص البحث

كما عهدنا في اقتصاديات الدول المختلفة توجد غالبا العديد من المنغصات التي تطرأ على الشعوب وتسبب لهم الفقر وضيق ذات اليد، وهنا تلجأ الدول للاقتراض من البنوك القومية وبيع السندات وأذون الخزانة وطلب التبرعات والمنح وغير ذلك من محاولات حل الأزمة، إلا أنها في النهاية إذا لم تجد بدًا من أن تلجأ للاقتراض من الخارج.

وقد تناولنا من خلال بحثنا الجوانب النظرية في دراسة القروض الخارجية ببيان ماهية القروض الخارجية وطبيعتها، وطبيعة مشكلة الديون الخارجية من حيث كونها مشكلة سيولة، أو مشكلة إفلاس أو مشكلة سياسية. وانتهينا إلى أنها مشكلة أو أزمة مركبة.

وبينا المشاكل الاقتصادية المترتبة على الديون الخارجية وذلك من خلال بيان أثر تزايد الاقتراض الخارجي على تعثر جهود التنمية الاقتصادية ببيان أثر القروض الخارجية على الادخار المحلي، وعلى ميزان المدفوعات، وأثرها على التضخم، وتزايد التبعية الاقتصادية للخارج، بفقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني، والخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلي الناتج القومي، ودخول دول العجز المالي في حلقة مفرغة.

كما بينا المشاكل المالية للقروض الخارجية "النقل العكسي للموارد"، من خلال بيان مفهوم النقل العكسي للموارد وحجم هذا النقلى والحلول الممكنة لحل ظاهرة النقل العكسي للموارد وانتهينا إلى النتائج والتوصيات المائلة بخاتمة البحث

Abstract

As we are found in the economies of the different states, there are mostly many problems that happen to peoples causing them to be poor and tied, that is when the states resort to borrowing from the national banks and selling the bonds and treasury bonds and claiming donations and gifts and other trials

for solving the crisis, but finally if it finds no alternative but resorting to borrowing from outside.

Through our research we examined the theoretical aspects in studying the foreign loans with indicating the essence of the foreign loans and their nature, and the nature of the foreign debts problem in terms of being a problem of liquidity, or a problem of bankruptcy or a political problem. And we concluded that it is a complex problem or crisis.

We indicated the economic problems resulting from the foreign debts through indicating the impact of foreign borrowing increase on hindering the efforts of the economic development through indicating the impact of the foreign loans on the local saving, the balance of payments, and their impact on the inflation, and increasing the economic dependency to the outside through losing the freedom of the national economic decision, and being subject to the directions of the international organizations, and increasing the foreign debt to the national product ratio, and the financial deficit states entering a vicious circle.

And we indicated the financial problems of the foreign loans "reverse transformation of resources", through indicating the concept of reverse transformation of resources and the amount of this transformation and the available solutions for the reverse transformation of resources phenomenon and we concluded with the results and the recommendations in the research conclusion.

(ISSN : 2537 - 0758)

المقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع:

مثلت أزمة القروض الخارجية المستحقة على الدول النامية بشكل عام والدول العربية المدينة محل الدراسة بشكل خاص ظاهرة جديدة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية. وربما لم توجد أزمة مشابهة لها في هذا التاريخ سوى أزمة الديون والتعويضات الألمانية التي فرضها الحلفاء المنتصرون على ألمانيا المهزومة عقب الحرب العالمية الأولى (طبقًا لمعاهدة فرساي)، حيث كان لهذه الأزمة نتائج خطيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، فقد مهدت الأرضية لظهور النازية والنزعة الانتقامية لدى الألمان والتي أفضت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية(١).

ولقد شكلت أزمة القروض الخارجية حلقة جديدة من حلقات التبعية الشديدة التي وقعت فيها البلاد النامية تجاه الدول الاستعمارية، وكانت نتاجًا للنهب الاستعماري المستمر لموارد الدول النامية حتى كانت الحرب العالمية الثانية والتي شهدت انطلاقة حركات التحرر الوطني وحصول القسم الأعظم من دول العالم النامي على استقلاله مما أفقد الدول الاستعمارية موارد هذه الدول، بمعنى أن هذه الدول فقدت ما سمي بالدجاجة التي كانت تبيض ذهبًا(٢).

إلا أن البلاد النامية خرجت من معارك نضالها الوطنية منهوكة القوى ضعيفة الموارد المحلية التي تعد الدعامة الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية تعتمد على الذات تقوي من دعائم الاقتصاد وتمكنه من السير اعتمادًا على قدرته الذاتية. وكان أمام هذه الدول عدة خيارات لمواجهة الموقف تنوعت بين ارتضاء معدل منخفض للنمو بما يتناسب مع إمكانياتها المحدودة، أو اللجوء للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، أو طرق باب الاقتراض الخارجي لسد النقص في هذه الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة(٣).

ولما كان من الصعب على هذه الدول الركون للبديلين الأول والثاني لما لهما من آثار سلبية على مختلف نواحي الحياة، ولما وقر في ذهن هذه الدول من آثار سلبية تجرها

---

(١) د. أمينة عز الدين عبد الله: مشكلة الديون الخارجية للبلاد النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص٥.

(٢) د. إبراهيم قطب محمد، الموازنة العامة للدولة، الهيئة المصرية العـامة للكتاب ١٩٧٨م، ص٨٠.

(٣) د. زين العابدين بدوي ناصر، علم المالية العامة، ١٩٩١، ص٢٨٥.

الاستثمارات المباشرة من نهب لموارد هذه الدول إلى تحويل أرباحها للخارج، فقد أثرت هذه الدول ممثلة في حكامها البديل الثالث الذي استراحت له في نفس الوقت الدول المتقدمة حيث شكلت هذه القضية استراتيجية جديدة لهذه الدول في إعادة فرض سيطرتها على موارد الدول النامية وإن كان بشكل غير مباشر من خلال الظروف التي رافقت عملية الاقتراض في مجملها.

هذا فضلًا عن القيود التي رافقت عملية الاقتراض من عمولات ارتباط إلى خبرات فنية وتقييد الشراء من الدول المقرضة، بل وأكثر من ذلك اشتراط أن يتم النقل على سفن تابعة للدول المقرضة في حال كون القرض عينيًا وهذا أعظم البلاء(١).

كل ذلك انعكس بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية بمختلف جوانبها من انخفاض في حجم مدخراتها المحلية إلى ارتفاع في معدلات التضخم وتزايد العجز في موازين مدفوعات الدول النامية إلى انخفاض في القدرة على الاستيراد، مما أوقع هذه الدول في حلقة دائرية خبيثة ما زالت تتخبط فيها حتى يومنا هذا، وتتمثل هذه الحلقة في أن البلاد النامية لم تعد تقترض من أجل التنمية وإنما تقترض من أجل سداد أعباء القروض القديمة، وبالتالي أصبح الاقتراض من أجل السداد والسداد من أجل الحصول على قروض جديدة(٢).

وأمام هذه الأعباء والمخاطر تعددت الآراء والطروحات والحلول لإيجاد مخرج من الأزمة، وتضافرت جهود الدول المدينة إلى جانب جهود الدول المتقدمة وجهود المنظمات الدولية المختصة من أجل هذا الهدف انطلاقًا من ضرورة أن يكون الحل ذو طبيعة عالمية، نظرًا لطابع العالمية الذي اتصفت به هذه المشكلة. وبين هذا الحل وذلك وقع الخلاف بين أطراف المشكلة نتيجة سعي الدول المدينة أن يكون الحل على مستوى الدول النامية جميعها وإصرار الدول الدائنة على معالجة المشكلة حالة بحالة(٣).

---

(١) د. يحيى حسن المصري: القروض الخارجية. أهميتها للاقتصاد القومي ومشاكلها الاقتصادية، البنك المركزي المصري، سنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣، معهد الدراسات المصرفية ص٣.

(٢) د. محمد مصطفى يونس: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة المديونية الخارجية، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٩٥، ص٣٤.

(٣) د. أنور إسماعيل الهواري: القروض الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة لجمهورية مصر العربية– رسالة دكتوراه، كلية الحقوق/ جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٤، ص٩٨.

(ISSN : 2537 - 0758)

هذا الخلاف فرض اللقاء من وقت لآخر للوصول إلى قواعد مشتركة تمثل الحد الأدنى الممكن الاتفاق عليه بين الأطراف.

ثانياً : أهمية الموضوع:-

تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن المشاكل الاقتصادية والمالية للمديونية الخارجية في الدول النامية عامة والعراق ومصر بصفة خاصة، مع توضيح ظروف نشأة وأسباب تطور المديونية الخارجية في الدول النامية، مع إبراز تأثيرها على الاقتصاد الوطني، ولا يمكن إغفال التطور السريع والكبير الذي طرأ على المديونية الخارجية وتزايد حجمها، مع تقديم الحلول النظرية والعملية لأزمة الديون الخارجية

ثالثاً: منهج البحث:

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، ركزنا في بحثنا هذا على:

– المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال المديونية الخارجية وتحقيق التوازن وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التوازن الاقتصاد، ثم دراسة قياسية لتبيان الأثر الفعلي للديون الخارجية على النمو الاقتصادي.

رابعاً: إشكالية البحث:

أشارت تقارير المنظمات الدولية المتخصصة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) إلى تزايد عدد الدول النامية التي تتأخر عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية سنة بعد أخرى، وتشير في الوقت نفسه إلى حرج الوضع المستقبلي لهذه الدول وتشكك في قدرتها على الحصول على حاجتها من الموارد المالية الأجنبية بسبب ضعف الثقة الدولية فيها.

كما أن هذه المصاعب التي واجهت بعض الدول المدينة أدت إلى خلق حالة من الخوف والاضطراب بين صفوف الدائنين، وبخاصة مؤسسات الإقراض الدولية وبالذات البنوك الخاصة في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت قد توسعت بشكل غير عادي في منح هذه الدول الكثير من القروض بأسعار فائدة باهظة وبشروط مجحفة، دون أن تراعي قدرة هذه الدول على سداد تلك القروض مستقبلًا.

والحقيقة أن مجموعة الدول النامية التي سارت في طريق الاقتراض المفرط وقعت في وهم خاطئ أو لنقل أمل براق مفاده أنه بالإمكان زيادة مستوى المعيشة في الأجل القصير وتمويل التنمية من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد المقترضة دون حدوث مشاكل في السداد في الأجل المتوسط والأجل الطويل، وفي الوقت نفسه ظلت هذه الدول تستهلك وتستثمر وتستورد بشكل أكبر مما تنتج وتدخر وتصدر، مما سبب عجزًا في موازين مدفوعاتها، واضطرها ذلك للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز.

هذا العجز يعني أن تلك الدول أصبحت تعيش بشكل مستمر على موارد أكثر مما تملك، وهو أمر أوقعها في الكثير من المشاكل وعرضها لصعوبات لا قبل لها بطاقتها.

هذا الوضع يفترض وبشكل ملح دراسة هذه المشكلة والتعرض لماهية هذه القروض، والمسلك الذي سلكته قروض هذه الدول حتى وصلت إلى هذه المرحلة الخطيرة والتي تبدو مستعصية على الحل في ظل عدم وجود رغبة دولية للوصول إلى حل نهائي بشأن هذه المشكلة. كما يقتضي الأمر التعرض لطبيعة هذه الأزمة والوصول إلى رأي نهائي فيها، ذلك أن الخلاف وقع بشأن تحديد طبيعة هذه الأزمة ما بين السيولة والإفلاس، هذا فضلًا عن أن المنظمات الدولية المتخصصة تنظر للمشكلة من وجه آخر، حيث تحمل هذه المنظمات الدول النامية المسئولية كاملة عن هذه الأزمة ودون إيلاء أي اعتبار لخطورة العوامل الخارجية في هذا الشأن، واعتبرت هذه العوامل متغيرات حدثت واستقرت وعلى الدول النامية أن تكيف نفسها مع هذه المتغيرات وتتعامل معها، وكذلك المشاكل الاقتصادية والمالية المترتبة على هذه الديون وتقديم الحلول لها..

خامساً:أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال بحثه في قضية الديون الخارجية التوصل لعدد من الحلول الجذرية لتلك المشكلة العويصة وذلك من خلال:

١- التأكيد على عامل هام في هذه القضية وهو عامل الروح المعنوية أو المثل الأعلى الذي يرغب فيه الشعب بهيئاته وأفراده وجماعاته، ذلك أن معركة النمو الاقتصادي تتطلب حماسة تجعل القادة والاقتصاديين وغيرهم من العلماء والعمال والفلاحين يشعرون بأنهم يخوضون معركة لها أهدافها منظمة وسائلها تنظيمًا علميًا، مما يقتضي الإصرار والتضحية.

(ISSN : 2537 - 0758)

٢- التأكيد على أن التنمية الاقتصادية ليست تمويلًا، وهي ليست تمويلًا أجنبيًا من باب أولى وليست مجرد تكوين لرأس المال، ولكنها تخطيط علمي شامل للإنتاج والتوزيع ومثل أعلى يصحب ذلك التنظيم يستطاع به توجيه مدخرات الاقتصاد نحو أكبر درجة من تكوين رأس المال.

٣- يجب أن تبدأ التنمية الاقتصادية بثورة فكرية، ثورة يؤمن بها كل أفراد المجتمع حتى يكون للتضحية ثمن عظيم تدفع كل فئات الشعب لها، وهذا ما يفرض أن يكون المثل الأعلى للتنمية الاقتصادية اقتصادي، فالقومية والوطنية تثيران حماسة الجماهير حينما تهدد الوطن قوى أجنبية، والجنود لن يعملوا في معركة البناء إلا إذا عمل القادة معهم جنبًا لجنب، ضحوا معهم وتقشفوا معهم مما يحقق الانسجام بين الفئات البانية للاقتصاد ويضمن استمرار العمل حتى تتحقق الأهداف المنشودة.

٤- التأكيد على أن قضية الاقتراض الخارجي تشكل أكبر تحد لدول العالم النامي وهي معركة لا تقل ضراوة عن معارك التحرر الوطني التي خاضتها هذه الدول في سبيل الحصول على استقلالها السياسي، فالخطر داهم والمشكلة باتت تؤرق الجميع.

سادساً: خطة البحث:

للتوصل إلى أهداف هذا البحث يتسنى لنا تناوله من خلال مبحث تمهيدي ومبحثين متتاليين على النحو التالي:

المبحث التمهيدي: الجوانب النظرية في دراسة القروض الخارجية

المطلب الأول: ماهية القروض الخارجية وطبيعتها.

الفرع الأول: تعريف القروض الخارجية وصورها.

الفرع الثاني: الأسباب التي تضطر الدول النامية إلى الاستدانة الخارجية

المطلب الثاني: طبيعة مشكلة الديون الخارجية.

الفرع الأول: مشكلة الديون الخارجية مشكلة سيولة.

الفرع الثاني: مشكلة الديون الخارجية مشكلة إفلاس.

الفرع الثالث: مشكلة الديون الخارجية مشكلة سياسية.

المبحث الأول: المشاكل الاقتصادية المترتبة على الديون الخارجية.

المطلب الأول: أثر تزايد الاقتراض الخارجي على تعثر جهود التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: أثر القروض الخارجية على الادخار المحلي.

الفرع الثاني: أثر القروض الخارجية على ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: أثر القروض الخارجية على التضخم.

المطلب الثاني: تزايد التبعية الاقتصادية للخارج.

الفرع الأول : أثر القروض الخارجية على فقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني.

الفرع الثاني: الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية.

الفرع الثالث:ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلي الناتج القومي.

المطلب الثالث: دخول دول العجز المالي في حلقة مفرغة وكيفية حل المشاكل الاقتصادية.

الفرع الأول: دخول دول العجز المالي في حلقة مفرغة.

الفرع الثاني: كيفية حل المشاكل الاقتصادية المترتبة على القروض الخارجية.

المبحث الثاني: المشاكل المالية للقروض الخارجية "النقل العكسي للموارد".

المطلب الأول: مفهوم النقل العكسي للموارد وحجم هذا النقل.

الفرع الأول : أسباب ظاهرة النقل العكسي للموارد.

الفرع الثاني: حجم النقل العكسي للموارد.

المطلب الثالث: الحلول الممكنة لحل ظاهرة النقل العكسي للموارد.

المبحث التمهيدي

الجوانب النظرية في دراسة القروض الخارجية

تمهيد وتقسيم:

تطورت مشكلة القروض الخارجية المستحقة على مجموعة البلاد النامية حتى وصلت إلى درجة بالغة التعقيد في الوقت الراهن.

فمع النمو الذي حدث في حجم هذه القروض وما جره هذا الحجم من تعاظم في أعبائها، وجد عدد كبير من هذه الدول نفسه في مأزق شديد الحرج متمثل في صعوبة

(ISSN : 2537 - 0758)

المواءمة بين الاستمرار في دفع مبالغ خدمة هذه القروض من فوائد وأقساط وبين الاستمرار في تمويل الواردات الضرورية التي تلزم لتمول الاستهلاك والإنتاج والاستثمار.

لذلك كان من الطبيعي أن تتعثر بعض هذه الدول في السداد ويطالب الدائنين بإعادة جدولة قروضه، والحصول على المزيد من القروض الميسرة.

بناء على ما تقدم فإننا سوف نتناول هذا الموضوع من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين متتاليين على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية القروض الخارجية وطبيعتها.

المطلب الثاني: طبيعة أزمة القروض الخارجية.

المطلب الأول
ماهية القروض الخارجية وطبيعتها

تمهيد وتقسيم:

يمثل القرض الخارجي اتفاقًا بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية مع الالتزام بسدادها مع الفوائد المترتبة عليها خلال فترات زمنية متفق عليها في عقد القرض(١).

وقد شكلت مشكلة القروض الخارجية للدول النامية المصدر الأهم للصعوبات الاقتصادية في هذه البلدان وخطرًا على قدرة النظام المالي على الاستمرار.

هذا الأمر يقتضي دراسة ماهية هذه القروض التي تعيش الدول النامية مشاكلها منذ وقت طويل، وبناء عليه فإننا سوف نتناول هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: ماهية القروض الخارجية وصورها.

الفرع الثاني: الأسباب التي تضطر الدول النامية إلى الاستدانة الخارجية

---

(١) عرف البنك الدولي القرض الخارجي بأنه "الموارد المالية التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للسداد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات".

- World Bank, World Debt tables, December/1981, p. 111.

الفرع الأول
ماهية القروض الخارجية وصورها

يختلف مفهوم القرض الخارجي من رجل القانون إلى رجل الاقتصاد[١]، فالقرض الخارجي بالنسبة لرجل القانون يتسم بأن له مفهومًا قانونيًا فهو يشير إلى التزام بين طرفين، مدين ودائن ومصدر هذا الالتزام في الغالب عقد أو ما شابه ذلك ويجوز أن يحكمه القانون الدولي، وفي هذا الصدد فإن العقود الدولية تثير بعضًا من التساؤلات مثل تحديد القانون الذي يحكم عقد القرض والطبيعة القانونية لعقد القرض والضمانات الواجب توافرها في عقد القرض، أما بالنسبة لرجل الاقتصاد فهو يتمثل في مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة والقامة في وقتٍ محددٍ على المقيمين في بلدٍ ما إلى غير المقيمين لسداد أصل هذا القرض من فوائد وأقساط سواء كان القرض بفائدة أم بدون فائدة[٢].

أولاً: تعريف القرض الخارجي:

ويكون القرض خارجيًا إذا اكتتب في سنداته أشخاص طبيعيون أو اعتباريون من خارج إقليم الدولة المقترضة ومن ثم فهو يطرح في السوق المالي الخارجي. فالدولة تتوجه في هذه الحالة إلى المدخرات الأجنبية في دولة أخرى أو تلجأ إلى مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولية لإقراضها. وغالبًا ما يتطلب الأمر أن تضفي الدولة المقترضة على سندات القرض قدرًا من الضمانات والمزايا إضافةً للفوائد المتفق عليها في عقد القرض، وذلك لدفع الأفراد على منح الائتمان للدولة المقترضة، وتلجأ الدولة للاقتراض من الخارج عندما لا تكون هناك مدخرات أو رءوس أموال وطنية كافية لتغطية الدين العام الذي تحتاجه. وقد

---

(١) د. محمد مصطفى يونس: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة المديونية الخارجية، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) هذا التعريف للقرض الخارجي مقبول لدى كل من الصندوق والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك المقاصة الدولي، وورد في النشرة المشتركة عن تعريفه لسنة ١٩٨٨.

- د. أمينة عز الدين عبد الله: مشكلة الديون الخارجية للبلاد النامية، مرجع سابق، ص٥.
- من الجدير بالذكر أن التعريف الاقتصادي للقرض الخارجي يجوز أن يكون مقتضيًا أو فضفاضًا لدى رجل القانون. فالتعريف الفضفاض يشمل ديون مختلف الهيئات العامة والخاصة خلاف الحكومة في حين يكون مقتضبًا إذا تم استبعاد الديون غير الثابتة بعقود.

(ISSN : 2537 - 0758)

يكون الأمر ملحًا فتضطر الدولة إلى الاستعانة برءوس الأموال الأجنبية لاستخدامها في إجراء التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.

وقد تلجأ الدولة، عند تحسن ظروفها الاقتصادية إلى تحويل القرض الخارجي إلى قرض داخلي وذلك قبل حلول أجله، من خلال قيام الدولة أو رعاياها بشراء سندات القرض من الدائنين المقيمين في الخارج(١).

ثانياً: خصائص القرض الخارجي:

من الجدير بالذكر أنه توجد مجموعة من الخصائص التي تميز القرض الخارجي نوجزها فيما يلي:

١. القرض الخارجي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للدولة المقترضة بما يعطيه للاقتصاد القومي من قوة شرائية خارجية تسهل عملية شراء المعدات الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية فهو يؤدي لزيادة القوة الشرائية بصفة مباشرة مما يزيد من حالة التشغيل والعمالة داخل الدولة وذلك بشرط استخدام القرض لتمويل استثمارات منتجة وإلا كان سببًا للتضخم داخل الدولة المقترضة(٢).
٢. القرض الخارجي يعفي الجيل الحاضر من عبء الادخار المتمثل في الحرمان من الاستهلاك الواقع على هذا الجيل وينقله للأجيال المستقبلة وفي هذه الفترة تكون القروض الخارجية قد أدت لزيادة الاستثمار والإنتاج مما يخفف من عبء هذه الديون على الأجيال المستقبلة(٣).
٣. يلقي القرض الخارجي على الدولة المقترضة عبئًا نقديًا ويجعلها ملتزمة برد أصله وفوائده خاصة في حالة استخدام القرض في استثمارات غير منتجة ولا يعتبر هذا بمثابة إعادة لتوزيع الدخل القومي.

---

(١) حصل هذا الأمر في مصر في عام ١٩٤٣عندما حولت قروضها الأجنبية إلى قروض وطنية، حيث قامت بعملية تبديل للدين الأجنبي والوطني بتخفيض سعره، كما قامت بتحويل سندات الدين الموحد والدين الممتاز إلى سندات القرض طويل الأجل.

- راجع: د. زين العابدين بدوي ناصر، علم المالية العامة، مرجع سابق، ص٢٨٦.

(٢) د. محمد حلمي مراد: المالية العامة، سنة ١٩٥٦، ص٢٣٤.

(٣) د. زين العابدين بدوي ناصر: علم المالية العامة، المرجع سابق، ص٢٨٧.

فالقرض الخارجي يشكل عبئًا نقديًا على الاقتصاد القومي ككل أي على الجيل الذي يقوم بهذه المدفوعات، كما يشكل عبئًا على ميزان المدفوعات(١).

٤. يلقي القرض الخارجي عبئًا عينيًا مباشرًا على الدولة المقترضة يتمثل فيما يضيعه على الجماعة المقترضة من رفاهية اقتصادية، وتفسير ذلك أن المقرضين الأجانب يستخدمون المدفوعات التي يقبضونها سدادًا للفوائد أو ردًا لأصله في شراء سلع وخدمات من الجماعة المقترضة وهذا يؤدي لحرمان هذه الجماعة من جزء من السلع والخدمات التي تحت تصرفها وهذا يؤدي لانخفاض الرفاهية الاقتصادية القومية. كما أن القرض الخارجي يلقي عبئًا عينيًا غير مباشر على الدولة المقترضة بما يستلزمه من فرض ضرائب جديدة تؤدي لانخفاض الإنتاج لما يسببه من ضغط في النفقات الاجتماعية في الدولة المقترضة خاصةً إذا أسيء استخدام القرض الخارجي ولم يستثمر في مشروعات ذات طابع إنتاجي(٢).

٥. القروض الخارجية كانت هي البوابة التي دخل منها الاستعمار لاستغلال موارد وثروات البلدان المختلفة وتاريخ مصر القريب خير دليل يؤكد صحة هذا الأمر، حيث أدت قروض إسماعيل إلى تدخل القوى الأجنبية في الاقتصاد والسياسة المصرية إلى حد تعرضت فيه البلاد وكما يقول التاريخ لأبلغ الهنات.

ثالثاً: صور القروض الخارجية:

وتنقسم القروض الخارجية بدورها من حيث مصدر انسياب رأس المال الأجنبي إلى عدة صور.

١. القروض الحكومية الثنائية bilateral loans

وهي القروض التي تعقد بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة.

---

(١) د. أنور إسماعيل الهواري: القروض الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة لجمهورية مصر العربية– مرجع سلبق، ص٩٨.

(٢) د. إبراهيم شحاتة: الحدود السياسية للتمويل الخارجي، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ١٩٦٨، ص٧٩٦.

(ISSN : 2537 - 0758)

٢. **قروض مؤسسات التمويل الدولية multilateral loans:**

وهي القروض المقدمة من المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الصفات الدولية مثل I.B.R.D و I.D.A– I.F.C –I.M.F[١].

أما من حيث شروط القروض الخارجية فهي تقسم إلى قروض ميسرة وقروض صعبة.

١– القروض الميسرة: وهي التي تتميز بعدة خصائص:

- سعر فائدة منخفض قد يصل إلى ١%.
- مدة سداد طويلة تصل إلى ٤٠ أو ٥٠ عامًا.
- فترة سماح تطول نسبيًا وقد تصل عشر سنوات.
- ارتفاع عنصر المنحة Grant element.

١. **القروض الصعبة (غير الميسرة):** فهي على النقيض من القروض السهلة ومن أهم خصائصها:

- ارتفاع سعر الفائدة حيث يحدد وفق للسعر السائد في السوق.
- مدة سداد قليلة قد تكون أقل من سنة أو سنة واحدة فقط.
- انخفاض فترة السماح.
- عدم وجود عنصر المنحة أو الضعف النسبي في عنصر المنحة.

مع ملاحظة أن القروض الميسرة ليست منحة من حكومات الدول المتقدمة اقتصاديًا إلى الدول النامية، وإنما هي قروض يراد بها الدخول لأسواق الدول النامية لتوسيع حجم التجارة الدولية معها[٢]. وإذا كانت القروض الخارجية تتضمن عددًا من المشاكل فالأمر يتعلق بالدرجة الأولى بأوجه استخدام هذه القروض، بمعنى أن استخدامها في مشاريع

---

(١) د. زين العابدين ناصر، د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي سنة ١٩٩٦/١٩٩٧، دار الثقافة الجامعية، ص٣٠٧–٣٠٨.

- I.M.F.: International Monetary Fund.
- I.F.C: International Finance Corporation.
- I.D.A: International Development Association.
- I.B.R.D: International Bank for Reconstruction and Development.

(٢) د. يحيى حسن المصري: القروض الخارجية. أهميتها للاقتصاد القومي ومشاكلها الاقتصادية، البنك المركزي المصري، سنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣، معهد الدراسات المصرفية ص٣–٤.

استثمارية منتجة سينجم عنه عائدات تعود على الاقتصاد القومي بالمنفعة التي تخفف– ويمكن أن تنهي– المشاكل الناجمة عن هذه القروض. أما استخدامها في أغراض استهلاكية أو في مشروعات غير منتجة فإنه كمن يستجير من الرمضاء بالنار، وهذا يعني أن هذه المشكلة سوف ينجم عنها مشاكل أضخم وتحمل الاقتصاد القومي بأعباء لا قبل له بطاقتها فبدلًا من أن يكون الاقتراض من أجل أهداف تنموية يصبح من أهم العوائق التي تقف في طريق تحقيق التنمية المنشودة.

الفرع الثاني

الأسباب التي تضطر الدول النامية إلى الاستدانة الخارجية

لقد تعددت الأسباب التي كانت الدافع من وراء لجوء الدول النامية للاقتراض الخارجي من ضعف في الموارد المحلية إلى ارتفاع في نفقات الأمن والدفاع إلى الزيادة السكانية، إلا أن ذلك لا يعني أن المشكلة وليدة أخطاء في السياسات الداخلية للدول النامية بحيث تتحمل هذه الدول وحدها المسئولية كاملة عن هذه المشكلة، وإنما تعددت الأطراف المسئولة عن المشكلة بتعدد أسباب هذه المشكلة وتنوعت هذه الأطراف بين الدول المدينة والدول الدائنة من جهة والمنظمات المالية الدولية والبنوك التجارية من جهة أخرى.

هذا التعدد في الأطراف أدى إلى تعقد المشكلة ووصولها إلى مستويات عجزت معها الدول النامية سداد أعبائها، مما أدى لانفجار المشكلة في خريف ١٩٨٢ بإعلان كبريات الدول المدينة عدم قدرتها على الاستمرار في سداد أعباء التزاماتها المالية الخارجية مما دب الذعر في الأوساط المالية الدولية التي سارعت بدورها للتدخل في الأزمة وإيجاد مخرج مناسب لها بما يحقق مصلحتها في المقام الأول لأنه وكما قال اللورد جون ماينردكينز "إذا اقترضت من مدير البنك ألف جنيه فإنك تكون تحت رحمته، أما إذا اقترضت من مدير البنك مليون جنيه فإنه يكون تحت رحمتك".

إلا أن ديون الدول النامية وصلت لمستويات أكبر بكثير من هذا المليون ومع ذلك فهي ما تزال تحت رحمة البنك ولم يصبح البنك تحت رحمتها أبدًا.

ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية نوضحها على النحو التالي:

١– الأسباب الداخلية وتتمثل في الآتي:

(ISSN : 2537 - 0758)

أ- دافع الاستثمار من أجل التنمية: فمن المعروف أن عملية إحداث تنمية تتطلب رءوس أموال وتكنولوجيا متقدمة وهو ما لم تقدر عليه الدول النامية مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات اللازمة.

ب- سوء تقدير الأمور والأوضاع الداخلية عندما تم اللجوء إلى الاقتراض كان يفترض إقامة مشاريع ضخمة يتم من طريقها سداد مثل هذه القروض إلا أنه مع سوء التخطيط وتغير الظروف والسياسات الاقتصادية فشلت معظم هذه المشاريع لأنها لم تكن مبنية على أساس علمي واقتصادي دقيق.

ت- الفساد والاستهلاك الترفي: كثيراً ما اقترنت عمليات الاقتراض بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات والتي بدلاً من أن تقرض لرفع المستوى المعيشة للشعب نراها تقترض من أجل إشباع رغبة شخصية تحت غطاء المصلحة العامة. إضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي يعد ظاهرة تنتمي إلى الدول العربية من دون غيرها.

ث- سياسات التصدير وتوظيف القروض: تم التركيز في الدول الرأسمالية على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة التي تستلزمها برامج التنمية الصناعية. ثم أصبحت تصدر السلع ذات الأسعار المرتفعة وبذلك حققت التنمية المطلوبة.

ج- إهمال قطاع الزراعة: يتميز معظم الدول النامية بأنها دول زراعية في المقام الأول، أي أنها تمتلك ميزة نسبية في ذلك. إلا إن إهمالها لهذا القطاع أدى إلى زيادة الواردات الغذائية والاهتمام بالصناعة التي تتطلب إمكانات رأسمالية عالية تفوق طاقات هذه الدول مما اضطرها إلى المديونية الخارجية[١].

٢- الأسباب الخارجية:

أ- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام: هذه الدول تعتمد على تصدير المواد الخام الأولية في الأسواق الدولية وعند انخفاض الأسعار سيحدث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة الانخفاض في قيمة الصادرات السلعية.

(١) د. محمد الأمين الشنقيطي، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، بدون تاريخ، ص٥٥.

ب- حدوث ركود وتضخم عالمي: بما أن الدول النامية ذات تبعية اقتصادية للدول المتقدمة، فإن حدوث أي أزمات أو تقلبات اقتصادية سيؤثر بالطبع في الأوضاع الاقتصادية فيها.

ت- ارتفاع أسعار الفائدة: والتي لها بالغ الأثر على خدمة الدين وفوائده: وبالنظر إلى الأسباب السابقة التي ساهمت في شكل كبير في تفاقم المديونية، نلاحظ أنها تركت آثاراً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

فعلى المستوى الاقتصادي نجد أنه في الوقت الذي تكونت فيه عائدات نفطية في المنطقة بكميات كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار، شهد حجم الدين الخارجي زيادة لم يسبق لها مثيل ما أثر في شكل مباشر في خطط التنمية المستقبلية، وبمعدلات الادخار المحلي الذي تناقص تدريجياً لأسباب مختلفة. وهو ما أدى إلى عدم إمكان تنمية الموارد المالية الذاتية. كما أن اعتماد الدول النامية ومنها الدول العربية على القروض الخارجية، أدى إلى تزايد معدلات التضخم بسبب الضغوط التي تسببها هذه القروض على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة، إضافة إلى أن أعباء خدمة الدين تستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل في الغالب انخفاضاً للموارد المالية التي من الممكن توجيهها للادخار من أجل التوسع في الاستثمار[١].

ومن الملاحظ أن الكثير من هذه الدول اضطر إلى تأجيل تنفيذ مشاريع استثمارية عدة كما اضطرت إلى خفض معدلات الاستثمار بسبب نقص السيولة ونقص الموارد الاجنبية، ما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية في كل أشكالها تجارية ومالية وتكنولوجية[٢].

ففي هذه النقطة بالتحديد نجد أن التبعية التجارية يقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية، وذلك وليد اليوم وإنما نشأ منذ الاستعمار وازداد أكثر بعد تفاقم أزمة الديون.

(١) د. أحمد عبده محمود، مبادئ المالية العامة دراسة في الاقتصاد العام، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م، ص٤٦.

(٢) د. إبراهيم قطب محمد، الموازنة العامة للدولة، الهيئة المصرية العـامة للكتاب ١٩٧٨م، ص٨٨.

(ISSN : 2537 - 0758)

أما التبعية المالية فهي ترجع في المقام الأول إلى أن هذه الدول تحتاج إلى مصادر تمويل المشاريع الإنمائية. أما التبعية التكنولوجية فيقصر لها استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة واستخدامها في الإنتاج من دون العمل على تطويرها. كما أن لها مشكلات عدة ساهمت في شكل كبير في تفاقم أزمة المديونية، وهي أن هذه التكنولوجيا في غالبية الأحوال لا تتناسب مع طبيعة الإنتاج في هذه الدول، ما أدى إلى ازدياد عملية التبعية(١).

أما بالنسبة إلى الآثار السياسية للمديونية، فيلاحظ أنها أكثر مدة من غيرها لأنها تعرض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوط والتدخل الأجنبي، ما يؤثر بالطبع في سيادة الدولة فتكون مثل الشرطي الذي يعطي تعليمات بتوجهات معينة يجب على الدول تنفيذها، وهو ما يشكل اختراقاً لسيادة الدولة التي هي في الأساس مخترقة(٢).

أما بالنسبة إلى الآثار الاجتماعية، فإنه نتيجة لتطبيق برامج التكييف والإصلاح الهيكلي تنفيذاً لتعليمات المنظمات الدولية المانحة قد عانت من البطالة التي أصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي نتيجة لأن برامج الاصلاح الاقتصادي في معظم هذه الدول استهدفت خصخصة القطاع العام، ما أدى إلى تسريح الآلاف من العاملين، وهي برامج كان لا بد من تنفيذها حتى تتم جدولة الديون والحصول على قروض أخرى وفقاً لشروط الجهات المانحة(٣).

وفي الوقت الحالي ونظراً لتفاقم أزمة المديونية الخارجية، نجد أن الدول العربية مهتمة بالذهاب للتفاوض مع نادي باريس من أجل جدولة الديون ما يفاقم المشكلة ولا يخففها لأنها بمثابة عملية تأهيل للسداد وليس أكثر. لذلك كان من الضروري البحث عن الأسباب الحقيقية ومواجهتها، وهي العمل على تهدئة هذه التوترات السياسية في المنطقة والتي تتطلب إنفاقاً عسكرياً مبالغاً فيه، يجب الحد منه حتى يمكن الصرف على الاستثمار الذي سيؤدي

(١) د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م، ص٩٨.

(٢) كلود برتيليمي جان، ديون دول العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت – لبنان ١٩٩٦م، ص٥٢.

(٣) د. حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية، ١٩٧١ م، ص٦٤.

في النهاية إلى تحسين البنية الاقتصادية وإحداث تنمية اقتصادية عربية تستطيع من خلالها زيادة القدرة المالية وسداد الدين بدلاً من جدولته(١).

المطلب الثاني
طبيعة مشكلة القروض الخارجية

تمهيد وتقسيم:

شكلت القضايا المتعلقة بمشكلة القروض الخارجية بشكل خاص. والديون الخارجية بشكل عام اهتمامًا واسعًا في الآونة الأخيرة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. يرجع ذلك إلى أن هذه الأزمة وإن كانت تخص في المقام الأول مجموعة الدول النامية، إلا أنها تمثل مع ذلك قضية عالمية، حيث إن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية والذي تمثل فيه الدول المدينة وضعًا خاصًا غير متكافئ، قد لعب دورًا هامًا في تفجير هذه الأزمة(٢).

من هنا نجد أن المشكلة ما زالت محل بحث ودراسة مستمرين من قبل الدوائر الأكاديمية في مختلف مؤسسات ومعاهد البحث العلمي في العديد من دول العالم. وقد انعكس ذلك على كافة جوانب المشكلة ومنها طبيعة هذه المشكلة(٣).

من ناحية ثانية يمكن القول إن هذه المشكلة في الثمانينيات أعادت للأذهان مسألة أهلية أو قدرة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها على المستوى الدولي لأول مرة منذ ثلاثينيات القرن العشرين(٤).

والسؤال الرئيسي والهام في هذا الفرع يدور حول تحديد طبيعة المشكلة، ذلك أن هذا التحديد يمثل فائدة مهمة تتمثل في أن التكييف الصحيح لطبيعة المشكلة يساعد في الوصول إلى العلاج المناسب.

---

(١) د. رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، – مجلة النفط والتعاون العربي – المجلد ١٣– العدد ٢ –١٩٨٧م، ص١٥.

(٢) د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية.. رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص٤٧٤.

(٣) د. سامح محمود أبو العينين: أبعاد المديونية الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٣، يوليو ١٩٨٨، ص١٦٦– ١٦٧.

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تقرير عن التجارة والتنمية، ١٩٨٥، ص٩٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

ونظرًا لأهمية هذا التكييف. فإننا سوف نتولى شرح طبيعة هذه الأزمة في الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: مشكلة القروض الخارجية مشكلة سيولة.

الفرع الثاني: مشكلة القروض الخارجية مشكلة إفلاس.

الفرع الثالث: مشكلة القروض الخارجية مشكلة سياسية.

الفرع الأول

مشكلة القروض الخارجية مشكلة سيولة

يقال إن دولة ما في حالة مشكلة سيولة (Illiquidity problem) إذا كانت المشكلة المالية التي تمر بها مشكلة مؤقتة. وتعود لأسباب خارجة عن إرادتها. بحيث أصبحت في وضع لا تستطيع معه القيام بخدمة ديونها الخارجية. وهذا يعني أن هذه الدولة لو اتخذت إجراءات إصلاح وتكييف وتحسنت ظروف الاقتصاد العالمي لأدى ذلك إلى تخفيض العجز في النقد الأجنبي لديها ولاستطاعت بالتالي التحكم في خدمة ديونها بكميات معقولة من التمويل الأجنبي(١).

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن مشكلة القروض الخارجية ليست إلا مشكلة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إفلاس حقيقي ودائم للدول النامية. وأن التغلب عليها يتوقف على مدى الانتعاش الاقتصادي الذي سيحدث في الاقتصاد العالمي. ذلك أن هذا الانتعاش سوف يزيد من حصيلة صادرات هذه الدول وسيحسن من المؤشرات المختلفة التي تقاس بها الجدارة الائتمانية للجزء الأكبر من هذه الدول، لذلك فالاستراتيجية المطلوبة لمواجهة المشكلة تكون في تسهيل إقراض هذه الدول بدلًا من تقييد فرص الإقراض أمامها.

---

(١) د. سيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

– تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي يرى في تقريره عن التنمية لعام ١٩٨٣ أن حالة نقص السيولة ينشأ عندما يصبح البلد المقترض عاجزًا عجزًا مؤقتًا عن اقتراض أو كسب نقد أجنبي للوفاء بخدمة ديونه لأن أسعار الفائدة نفسها ارتفعت ارتفاعًا غير متوقع. أما الإفلاس فله دلائل أكثر خطورة. ذلك أن المقترض هنا لا تتوافر لديه الموارد اللازمة لخدمة دينه حتى ولو كان يستخدم الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل.

– راجع: البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣، الطبعة العربية، ص١٦.

ويؤيد هذا الاتجاه الدول الغربية الدائنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة الاقتصادي الأمريكي الشهير (William Cleine)[١]. حيث يرى أن مشكلة القروض في الدول النامية مشكلة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إعسار. لذلك فهو يرى أن برامج التكييف والإصلاح التي يوصي بها صندوق النقد الدولي تؤدي لنتائج طيبة في بعض الدول النامية. ويرى كلاين أن تحسن الأوضاع الاقتصادية الدولية، مثل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية وتحسن أسعار الصرف يؤدي بالضرورة إلى التغلب على هذه المشكلة.

إلا أن تصور وليم كلاين لم يتحقق، فقد استمر الركود الاقتصادي، ولم تنتعش صادرات الدول النامية، كما ارتفع معدل الفائدة على القروض، هذا بالإضافة للتدهور الذي حدث لأسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل إلى أقل من نصف الحد الذي افترضه كلاين وهو أن سعر برميل النفط سوف يبقى عند ٢٩ دولارا.

كما أشار الاقتصادي ماك فادن (Me Fadden)[٢] إلى أن ظهور مشكلة القروض الخارجية يعود للتغيرات النقدية المحلية التي تعكس سياسات حكومات هذه الدول تجاه عمليات التمويل الحكومي والاستهلاك الجاري وضعف الإدارة الاقتصادية وإلى وجود خطط طموحة للتنمية مع عدم كفاية حجم المدخرات المحلية.

بالطبع فإن هذا الاتجاه يمثل وجهة نظر الدائنين. وهم يدافعون عنه في المحافل الدولية المختلفة. ويوصون باتباع نمط التنمية الغربي كعلاج للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية.

والذي يدفع الدول الدائنة لتبني هذا الاتجاه هو أن الأخذ به يؤدي بالدول المدينة إلى الاستمرار في الوفاء وعدم التوقف عن الدفع. لذلك فإن النتيجة المباشرة لهذا الرأي هو

---

(١) راجع في ذلك:
William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.

(٢) راجع في ذلك:
- Daniel Me Fadden and others. Is there life after debt, An Econometric Analysis of credit worthiness of developing countries paper presented at the conference on international debt and the developing countries, World Bank-Washington D. C. 1984.

(ISSN : 2537 - 0758)

حصول الدول الدائنة على مستحقاتها وإن تم ذلك على حساب الحاجات الأساسية للشعوب الأخرى.

والحقيقة أن هذا الرأي محل نظر ويمكن الرد على حجة أنصاره من زاويتين:

الأولى: أنه مر على اندلاع الأزمة فترة طويلة من الزمان وما زالت هذه الأزمة حقيقة فعلية، بل أنها تزداد صعوبةً وتعقيدًا يومًا بعد الآخر بسبب ارتفاع تكاليف أعباء الديون وهذا ما يؤكد أن الأزمة ليست مسألة سيولة مؤقتة.

الثانية: أنه لو صح هذا التكييف للأزمة لساعدت القروض الخارجية التمويلية التي قدمها الدائنون للمدينين على الخروج من هذا المأزق. وهو ما لم يحدث سابقًا ولا توجد مؤشرات إيجابية على إمكانية حدوثه في القريب.

الفرع الثاني
أزمة القروض الخارجية أزمة إفلاس

رأينا أن هناك من يقول إن أزمة القروض الخارجية للدول النامية هي أزمة سيولة مؤقتة، وإزاء عدم تقديم هذا الاتجاه للتكييف الصحيح لأزمة القروض ذهب فريق آخر إلى اعتبارها أزمة هيكلية تشوب الاقتصاد المدين في كافة نواحيه، فالأزمة تتمثل في إفلاس الدول المدينة وعدم قدرتها على سداد ديونها.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة تكون في حالة أزمة إفلاس Insolvency عندما غير قادرة على خدمة ديونها، وهذا يرجع إلى كون الدولة تعاني من مشاكل بنيوية وهيكلية. وتحتاج إلى فترات طويلة للتغلب عليها، أي أنها تعيش أزمة تنمية حقيقية. ومن ثم لا حل أمامها إلا إسقاط هذه الديون، أو على الأقل جزء كبير من هذه الديون إلى الحد الذي يمكنها من السيطرة على الجزء المتبقي. وإيجاد سبيل معقول تستطيع من خلاله خدمة ديونها المتبقية.

وكانت نقطة البداية التي انطلقوا منها هي– في الواقع– أفكار الاقتصادي (دومار) الذي توصل في دراسة له عن (عبء الديون والدخل القومي) والتي نشرها في المجلة الاقتصادية الأمريكية في عام ١٩٤٤ حيث أثبت أنه إذا كان متوسط سعر الفائدة الذي يقترض به البلد عاليًا ويزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن نسبة الدين

الخارجي/ الناتج المحلي سوف تتزايد بلا حدود وتعرض البلد للمخاطر الخارجية[١]. ويرى أصحاب هذا الرأي أن أزمة عدم القدرة على الوفاء تتحقق عندما تكون خدمة الدين في فترة زمنية معينة في الدولة المدينة أعلى من قيمة الفائض من الصادرات عن نفس الفترة، لذلك ذهبوا لاعتبار طبيعة الأزمة إنما هي أزمة إفلاس هذه الدول، وعدم قدرتها على السداد، وليس مشكلة سيولة مؤقتة، ودليلهم في ذلك:

١. إذا كان سعر الفائدة يزيد عن معدل الناتج القومي الإجمالي (GNP) فإن نسبة الدين الخارجي/ الناتج القومي الإجمالي سوف تتزايد، مما يدفع المدين للعجز عن الوفاء بأعباء الجيل الضخم من الديون المتراكمة عليه.
٢. انقضاء ما يزيد عن ٢٥ عامًا على هذه الأزمة، ومع ذلك لم تستطع السياسات من قبل أن يصبح تكييف المشكلة على أنها سيولة مؤقتة تقديم حلول مناسبة للمشكلة[٢].
٣. أسباب أزمة الديون تكمن في أسباب هيكلية موجودة في الاقتصاديات النامية وعلى قمتها ظاهرة التخلف، وما نتج عنها من تعثر جهود التنمية وزيادة البطالة والاعتماد على الخارج، كما تكمن في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي متمثلًا في التقسيم الدولي للعمل، والوضع غير المتكافئ الذي تحتله الدول النامية في هذا التقسيم. وبالطبع فإن هذه الأسباب لا تستطيع الدول النامية التخلص منها بمفردها، كما لا يتوقع أن يغير الاقتصاد الدولي من آليته.

وفي رأينا أن تكييف المشكلة على أنها مشكلة إفلاس أفضل من تكييفها على أنها مشكلة نقص في السيولة، ذلك أن هذا التكييف يربط المشكلة بمشكلات التنمية وتزايد أخطار التمويل الخارجي بالبلاد المتخلفة.

---

(١) راجع في ذلك:

- Every Domar: The burden of debt and National income, in American Economic Review, No 34, 1944, pp. 798- 827.

- مشار لهذه الدراسة في كتاب الدكتور: رمزي زكي، أزمة القروض الدولية مرجع سبق ذكره ص١٤٩-١٥١.

(٢) إدواردو ويسنر: الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون في أمريكا اللاتينية، التمويل والتنمية، العدد الأول مارس/ آذار ١٩٨٥، ص٢٤.

(ISSN : 2537 - 0758)

مما سبق نستنتج أن البلاد النامية في ظل الظروف الموضوعية المحيطة بها لن تستطيع– لا في الوقت الحالي ولا في المستقبل القريب أو المنظور– أن تسدد أعباء قروضها الخارجية.

الفرع الثالث

أزمة القروض الخارجية أزمة سياسية

رأينا أن هناك من يقول إن أزمة القروض الخارجية للدول النامية إنما هي أزمة سيولة مؤقتة، ولذلك اقترحوا لحلها قروضًا جديدة قصيرة الأجل.

ولما لم تفلح هذه الإجراءات في العلاج ذهب البعض الآخر للقول إنها أزمة هيكلية واقترحوا لها القروض الطويلة الأجل والتنازل عن جزء منها من قبل الدائنين.

إلا أن هذه الإجراءات لم تفلح في الحل، ودليل ذلك أن المشكلة ما زالت قائمة بل وازدادت تعقيدًا، لذلك ذهب البعض إلى اعتبارها أزمة سياسية، تتمثل في إرادة المدينين رفض سداد ديونهم والتنكر لها.

يدافع أصحاب هذا الرأي عن وجهة نظرهم بالقول:

إنه في إطار العلاقات الدولية بصفة عامة، وفي مجال العقود الدولية بصفة خاصة. فإن أحد أطراف العلاقة عادةً ما يكون دولة ذات سيادة. وهذه الدولة تستطيع لاعتبارات عديدة: سياسية– اقتصادية– قانونية، القيام بفسخ العقد من جانب واحد والتخلي عن الالتزام الذي التزمت به من قبل، وذلك بإعلان التخلي أو التوقف المؤقت عن الدفع تمهيدًا لإعلان التوقف النهائي عنه.

ورغم أن هذا الرأي يستند إلى طبيعة العلاقات الدولية، إلا أنه يؤخذ عليه أنه يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي الذي ينعكس على الدول الدائنة والمدينة على حد سواء، ذلك أن قيام الدولة المدينة بالتوقف عن سداد ديونها سواء بشكل مؤقت أم غير مؤقت يؤدي لنتائج في غير مصلحة الدول المدينة.

فتوقف الدول المدينة عن سداد التزاماتها يؤدي إلى انهيار الثقة الدولية في الجدارة الائتمانية لهذه الدول، ومن ثم مدى أهليتها للحصول على قروض جديدة، وبالتالي فإن الدول النامية بهذا التصرف سوف تجد الكثير من العراقيل في طريقها وتصبح معها مسألة

حصولها على قروض جديدة أمرًا مشكوكًا فيه إن لم يكن معدومًا خاصة في ظل الوضع الحالي، حيث نرى الدول النامية ورغم مشاكلها على حالة من التفرق والتمزق، وتفتقر إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها في الوقت الذي نرى فيه تكتل الدائنين مع بعضهم البعض في جبهات متماسكة للحصول على ما يريدون في مواجهة الدول المدينة.

تجدر الإشارة إلى أن البعض اعتبر الأزمة بمثابة انعكاس لأزمة هيمنة رأس المال الدولي(١). فالهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي تكون لأحد رءوس الأموال في إطار العلاقة بين أقوى الاقتصاديات المتقدمة ونقطة انطلاقها القوة الاقتصادية الوطنية، ويحدد نمط الهيمنة في إطار الصراع المستمر بين رءوس أموال الاقتصاديات الأخرى.

فلا عجب القول إن مشكلة قروض الدول النامية ما هي إلا نتاج للاستراتيجية اللعينة التي مارسها رأس المال المالي الدولي بالتعاون مع المنظمات المالية الدولية لعلاج مشكلة الفوائض التي تكونت لديها، ونقلها إلى دول العجز المالي بعد أن عجزت المجالات الإنتاجية بالدول الرأسمالية عن استخدام هذا الفائض مما خفف من موجة الكساد التضخمي التي عصفت بكيان هذه الدول من جهة، وحقق لها أعلى الأرباح والتي كانت تحققها لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الماضي.

أما فيما يتعلق بتكييف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لطبيعة أزمة القروض الخارجية فهي على النحو الآتي(٢):

يرى الصندوق أن الأزمة تنبع من وجود إفراط في الطلب الكلي ناجم عن أخطاء السياسة الاقتصادية الداخلية، هذا الإفراط انعكس في وجود اختلال داخلي واختلال خارجي، وقد تمثل الاختلال الداخلي في زيادة قوى الطلب الكلي على قوى العرض الكلي للسلع والخدمات، وهو الأمر الذي تبلور في وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة. أما الاختلال الخارجي فهو يتمثل في زيادة الواردات عن الصادرات ومن ثم عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية، الأمر الذي استدعى الاقتراض وتراكم الديون عامًا بعد الآخر.

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذا التكييف: راجع- د. رمزي زكري: أزمة القروض الدولية.. الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، مرجع سبق ذكره، ص١٥١- ١٦٧.

(٢) راجع في ذلك:

- G. Russell Kivaid, Conditionality and use of fund Resources, Jamaica, in Finance and Development, Vol. 18, No. 3, June 1981, p. 20.

(ISSN : 2537 - 0758)

ويرى الصندوق أن الحل ليس في المزيد من القروض فهذا يؤجل المشكلة ولا يحلها، وإنما المطلوب القضاء على الاختلال واستعادة التوازن، وهذا لن يتحقق إلا من خلال جملة من إجراءات التثبيت أو التكييف التي يتعين عدم التأخر في تنفيذها، لأن ذلك يجعل التكييف مضنيًا وشاقًا، ومن الأفضل الإسراع به اليوم قبل الغد.

كما يرى الصندوق أن ما تحتاج إليه الدول النامية هو الأموال الخاصة وليس القروض العامة. ولكي تتمكن هذه الدول من جذب الأموال الخاصة فإنه يجب عليها أن تخلق مناخًا ملائمًا، ليس فقط للقطاع الخاص الأجنبي، وإنما أيضًا للمحلي، وهذا يتطلب رفع القيود على المعاملات الخارجية. وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء احتكار وتدخل الدولة في مجال الاستيراد والتصدير وتخفيض سعر صرف العملة المحلية وإعطاء ضمانات سياسية وحوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين الأجانب(١).

والحقيقة أن هذا التكييف محل نظر ونقد؛ محل نظر لأن الإجراءات التي يفرضها الصندوق والمترتبة على هذا التكييف قاسية وصعبة ولم تفلح في إخراج البلاد النامية من أزمتها وذلك لأن الهدف الأساسي لهذه الإجراءات هو تمكين البلاد النامية من الاستمرار في سداد ديونها بصرف النظر عن جذور المشكلة وأسبابها والعمل على حلها.

وهي محل نقد لأن تكييف الصندوق يمثل في الحقيقة وجهة نظر الدول المتقدمة وليس كل الدول المتقدمة وإنما الدول التي ترسم سياسة واستراتيجية هاتين المنظمتين الماليتين وهذا ما يجعل استمرار المشكلة أمرا عاديا بل وتفاقمها ليس بالأمر العجيب، فالدائن يهمه استمرار المدين غارقًا في الدين حتى يبقى محكمًا قبضته عليه ويجعله رهن إرادته وكي يملي عليه ما يريد من أوامر تحقق مصالحه في نهاية الأمر.

أما رؤية البنك الدولي لطبيعة أزمة القروض الدولية للدول النامية فهي تتلخص في الآتي:

في الحقيقة إن رؤية البنك الدولي لا تخرج عن رؤية الصندوق، فالبنك يشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها الدول النامية، وأن عنف هذه الأزمة

(١) راجع في معرفة تكييف الصندوق والبنك للأزمة– د. رمزي زكي: الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، ندوة الأرصدة والمديونية العربية للخارج السياسات البديلة لحماية ومواجهة المديونية منتدى الفكر العربي، عمان/١٩٨٦، ص٩٢– ٩٦.

وشدتها نجما عن تأخر الدول النامية في إجراء عمليات التكييف اللازمة للقضاء على الاختلالات الهيكلية.

فالبنك شأنه شأن الصندوق لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في إفراز آثارها المدمرة على تلك الدول (ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات، ارتفاع أسعار الفائدة، تقلب أسعار الصرف، انخفاض حصيلة الصادرات). فهو ينظر لهذه العوامل على أنها متغيرات خارجية حدثت واستقرت، ومن المتعين على الدول المدينة أن تكيف اقتصادياتها وسياساتها مع هذه المتغيرات(١).

فالبنك ينظر للدول النامية على أنها توابع للنظام الرأسمالي العالمي، وعليها ألا تنتهج سياسات اقتصادية مستقلة إذا أرادت مواجهة أزماتها والخروج منها.

إلا أن هذا الأمر ليس صحيحًا، ذلك أن العوامل الخارجية كان لها دور سلبي مهم على اقتصاديات الدول النامية حيث بلغ تأثير الصدمات الخارجية (تدهور شروط التبادل التجاري، ارتفاع سعر الفائدة) على دول أفريقيا الصحراوية إلى خسارتها ١٤,٤% من ناتجها القومي الإجمالي، وخسارة دول شرق آسيا لـ ٨,١% من ناتجها القومي الإجمالي، وخسارة دول جنوب آسيا لـ ١٠,٢% من ناتجها القومي الإجمالي. فإذا أضفنا لهذه العوامل تأثير الكساد العالمي على حصيلة صادرات الدول النامية والحماية الجمركية وغير الجمركية على صادرات الدول النامية فإن تأثير العوامل الخارجية يبدو مذهلًا.

وإذا كانت برامج صندوق النقد الدولي غير كافية لإجراء التغييرات الهيكلية، فضلًا عما تعرضت له من انتقادات عنيفة، فإن دور البنك الدولي هو تسهيل مهمة الصندوق في إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المدينة، والحرص على تكييف هياكلها الإنتاجية بما يتناسب مع أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وذلك من خلال ما يقدمه لها من قروض طويلة الأجل لإنجاز هذه المهمة. ومن المفيد

(١) يقول بيارم- لاندميلس أحد موظفي البنك الدولي في قسم أفريقيا الشرقية (ينبغي اعتبار بعض التغيرات التي طرأت على الأسعار الدولية تغيرات نهائية، وينبغي بالتالي مواجهتها بتكييفات طويل المدى للهياكل الاقتصادية في البلدان المعنية، الأمر الذي يختلف عن التدابير المؤقتة التي تتخذ لإيجاد حل ملائم للاختلالات قصيرة المدى في موازين المدفوعات).
- راجع في ذلك: بيارم لاند ميلس: الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي (تجربة أولى). مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد ١٩، رقم ٤، ديسمبر ١٩٨١، ص١٧- ١٨.

(ISSN : 2537 - 0758)

الإشارة إلى أن مضمون برامج التكييف الهيكلي وقروضه التي يفرضها البنك لا تختلف عن القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي لدعم برامجه إلى حد يصعب التمييز بينها، فكل من السياستين تتكاملان بشكل عضوي، وكل منهما يعمل بشكل متسق مع الآخر حتى لا يحدث التعارض أو التضارب في مواقفهما تجاه البلاد النامية(١).

فالتكييف تابع لمصالح المسيطرين على الصندوق والبنك والمتحكمين في قراراته، وما قرارات أي منهما إلا انعكاس لرغبات الدول الكبرى الدائنة ومصالحها في فرض إرادتها على الدول المغلوبة على أمرها لإبقائها تابعة لها ورهينة لما تمليه عليها من سياسات وبرامج تحقق أطماعها.

بناء على ما تقدم يمكن القول في معرض تكييف أزمة القروض الخارجية إن أصحاب الرأيين الأول والثاني والقائلين أن الأزمة هي أزمة سيولة مؤقتة أو أزمة إفلاس يعانيان من خطأ مفاده افتراض أن الدولة على الصعيد الدولي تتشابه مع الفرد أو المشروع الخاص على المستوى الداخلي، ومن ثم يجري على الدولة ما يجري على المشروعات الخاصة من أحكام وقواعد مثل (الإفلاس. الإعسار) بحيث يمكن تطبيقها على الدولة في حالة تعرضها للأزمات الاقتصادية. والحقيقة أن ذلك غير مقبول، فالأحكام المتعلقة بالمشروع الخاص لا تطبق على الدولة، فلا يمكن القول بفكرة التصفية وبيع ممتلكات الدولة تمهيدًا لزوالها من الوجود، ذلك أن الدولة لها كيان قانوني يتمتع بحقوق وسلطات تستمدها من القانون الدولي ذاته ومادته المتمثلة في حق البقاء وحقق السيادة، كما أن الدول جميعًا متساوية أمام القانون.

والذي يبدو أن هذا الخلط وقع نتيجة المعالجة الجديدة للأزمة في القانون الدولي وخلو النظام القانوني الدولي من قواعد وأحكام يسترشد بها في هذا الشأن، لذلك فإن أحكام ومفاهيم القانون الداخلي تحاول أن تسد الفراغ نظرًا لما تتمتع به هذه الأفكار من اكتمال البناء القانوني وباعتبار أن النظام القانوني الداخلي هو السابق في الوجود.

---

(١) راجع في ذلك:
- Stanely, Please: the world bank: lending for structural in: R. E. Feinberge and V. Kallab Adjustment crisis in the third world overseas Development council, Washington: D. C, 1981, P. 87.

أما أنصار الرأي الثالث والقاضي باعتبارها أزمة سياسية فهو محل نظر أيضًا، ذلك أن القول إن المدينين لديهم القدرة على الوفاء لا يستند إلى أساس سليم، اللهم إلا إذا قبلت فكرة بيع أصول وممتلكات الدولة. لذلك فالأزمة ليست أزمة سيولة مؤقتة على طول الخط، ولا أزمة هيكلية خالصة، ولا أزمة سياسية فقط، وإنما تشترك في هذه الأوصاف الثلاثة على النحو التالي (نقص في السيولة– هياكل اقتصادية تتصف بها الدول المدينة– رغبة المدينين في التخلص منها) وهذا يؤدي للقول إلى إنها أزمة مركبة تتصف بها وتنفرد بها القروض الخارجية التي تشهدها الدول النامية(١).

والحقيقة أن تحديد طبيعة أزمة القروض الخارجية للدول النامية تثير مسألة تحديد خصائص هذه الأزمة. وفي هذا الصدد يمكن القول إن هذه الأزمة تمثل جزءًا لا يتجزأ من أزمة النظام الرأسمالي الدولي التي تتمثل أهم جوانبها في (البطالة الواسعة، الحماية المتزايدة، تباطؤ النمو، الديون الخارجية، فائض الطاقة الإنتاجية)(٢).

ولا توجد أزمة أو مشكلة تؤرق بال الاقتصاد الدولي مثل أزمة القروض الخارجية للدول النامية خاصة بعد وصول عدد كبير من هذه الدول إلى مرحلة عدم القدرة على السداد، بل يمكن عد هذه الأزمة فريدة من نوعها من حيث الوطأة والشدة، ولذلك فقد تصدرت جداول أعمال العديد من المؤتمرات الدولية، وحظيت باهتمام سائر الدوائر السياسية والمالية والاقتصادية لدى غالبية المجتمع الدولي بشقيه الدائن والمدين(٣).

والمفروض وحسب المعنى اللغوي أن كلمة أزمة تعني وجود وضع شاذ ومؤقت يتعارض مع الوضع العادي للأمور، وبالتالي فهو غير مقبول على الدوام.

---

(١) يمكن القول إن هذا الاختلاف في تكييف الأزمة يعود إلى أن المهتمين بها نظروا لها بشكل مجرد وكأن المسألة مسألة ديون وأرقام وتوازن بين سعر الفائدة ومعدل الزيادة في الإنتاج القومي، وطالما يوجد تساوي فلا توجد مشكلة ويظل الباب مفتوحًا للحصول على الائتمان الدولي، وكأن الدول النامية قدر لها أن تظل تعتمد على الموارد الخارجية طالما أنها لن تستطيع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ذاتية لأن كل زيادة في إنتاجها القومي يتم ضخه للخارج. وهذا يؤكد على أن قضية القروض هي بعد حقيقي من أبعاد قضية أشمل وأعم وهي قضية التخلف.

(٢) د. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة/١١٨، ١٩٨٧، ص٣٠٥.

(٣) د. رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٣٥.

(ISSN : 2537 - 0758)

والسؤال: هل ينطبق هذا الكلام وهذه الصفة على أزمة قروض الدول النامية الخارجية، خاصة في ظل استمرار وضع الاقتراض نحو عقد من الزمن وحتى الآن.

والجواب واضح إلى حد بعيد وهو النفي لأن هذا الوضع لا يتحقق في مسألة قروض الدول النامية. فقروض هذه الدول بالطبع تشكل أزمة، إلا أنه ينتفي معها وصف التأقيت والذي لا ينفي وجودها وإنما يدل على استمرارها، خاصة وأن كافة المؤشرات والدلائل تشير إلى تواصل هذه الأزمة في المستقبل(١).

كما أن هذه الأزمة تخللت الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدرجة لم تشاهد من قبل، واتهمت هذه الأزمة بوقف النمو الاقتصادي في الدول النامية، واعتبرت مسئولة عن الخلل الاجتماعي والاقتصادي وبوجه خاص تعريض الاتجاهات الديمقراطية في الدول النامية للخطر.

كما تمثل هذه الأزمة جزءًا من أزمة أكبر تشكل وجه العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي مشكلة العلاقة بين قلة من الأغنياء تملك كل شيء وكثرة من الفقراء لا تملك أي شيء(٢).

إضافة إلى أن تفاقم هذه الأزمة ووصولها إلى مستويات مرتفعة جدًا أضفى عليها بعدًا اجتماعيًا، وذلك لمساسها بمصالح الغالبية العظمى من سكان العالم النامي، وتأثيرها على مستويات المعيشة والحقيقة أن هذه الأزمة تشبه حالة شخص ضعيف البنية أصابته وعكة نتيجة ظروف داخلية وخارجية مفاجئة فلجأ إلى المسكنات، ولكن ما لبث أن أدمن الدواء وأساء استعماله واستغنى عن علاج يقوي بنيته ومناعته، حتى تحول إلى داء عضال أعجزه عن الحركة وأعاق نموه الطبيعي، وزاد من تعقيد العلاج وصعوبته.

(١) بهرام نوزاد: دروس من عقد الديون، مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، مارس/ ١٩٩٠، ص١٠.
(٢) د. محمود محمد محمد نور: الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، مصر المعاصرة، عدد ٤٦٣، إبريل ١٩٧٦، ص١٠٩.

المبحث الأول

المشاكل الاقتصادية المترتبة على القروض الخارجية(١)

رأينا أن الدول النامية لجأت للقروض الخارجية من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية قدما، ورفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول وذلك في ظل انخفاض قيمة المدخرات المحلية وعجزها عن تلبية حاجات الاستثمار التي تستدعيها خطط التنمية.

إلا أن الواقع يؤكد أن سياسة الاقتراض الخارجي قد انحرفت عن مسارها الطبيعي، ويتمثل هذا الانحراف في زيادة اللجوء للقروض الخارجية، واستغلال عائد هذه القروض استغلالا سيئًا، وسوء الإدارة في الدول النامية، وهروب رءوس الأموال للخارج كما لعبت سياسات الدول والمؤسسات الدائنة دورها في هذا الانحراف وهذا ما أدى إلى تضخم حجم القروض الخارجية ووصولها لمستويات فلكية أدت لانحراف في الأهداف والسياسات المرسومة مسبقا.

وقد تعددت المشاكل الناجمة عن هذا الانحراف مما أدى لمزيد من العقبات والعراقيل في طريق التنمية الشاملة في الدول النامية.

وسنستعرض في هذا المبحث المشاكل الاقتصادية التي نتجت من وراء السعي الحثيث من قبل الدول النامية للحصول على أكبر قدر ممكن من القروض.

وتتمثل هذه المشاكل في تعثر جهود التنمية الاقتصادية، وزيادة تبعية دول العالم النامي للدول المتقدمة وهو الأمر الذي أدى في النهاية لدخولها في الحلقة المفرغة للدين.

بناء عليه فإننا سوف نعمل على بيان هذه المشاكل وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: أثر تزايد الاقتراض الخارجي على تعثر جهود التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تزايد التبعية الاقتصادية للخارج.

المطلب الثالث: دخول دول العجز المالي في الحلقة المفرغة.

---

(١) راجع في دراسة هذه المشاكل:

-marilyn.j. seiber; international borrowing by developing countries, op.cit pp.9-10

(ISSN : 2537 - 0758)

المطلب الأول

أثر تزايد الاقتراض الخارجي على تعثر جهود التنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

يجب البحث في العلاقة القائمة بين مشكلة القروض الخارجية وتعثر جهود التنمية في هذه الدول المقترضة. ذلك أن تفاقم مشكلة القروض الخارجية أدى إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية، ومن هنا فإن التزامن بين مشكلة القروض وتعثر عملية التنمية ليس أمرًا عابرًا أو مجرد مصادفة، فالعلاقة بينهما علاقة سببية واضحة.

لذلك فإننا سوف نتولى شرح هذه العلاقة في ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع لأول: أثر القروض الخارجية على الادخار المحلي.

الفرع الثاني: أثر القروض الخارجية على ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: أثر القروض الخارجية على ارتفاع معدل التضخم.

الفرع الأول

أثر القروض الخارجية على الادخار المحلي [١]

تعتمد الدول النامية في تمويل تنميتها الاقتصادية على مدخراتها المحلية كمبدأ عام يجب أن يسود معظم الدول النامية وتحصل الدول النامية على هذه المدخرات من ثلاثة مصادر:

- **مدخرات القطاع الحكومي (الادخار العام):**

تتحقق مدخرات الدولة من خلال زيادة إيراداتها عن نفقاتها. هذه المدخرات تستخدم لأغراض الاستثمار وإنشاء المشاريع الجديدة وبذلك تعمل على إعادة التكوين الرأسمالي وتلجأ الدولة إلى تكوين الادخار عن طريق السياسة الضريبية وعن طريق الفائض المتحقق من مشاريعها الاقتصادية. وقد أشار نير سكه إلى الدور الهام الذي لعبته الضرائب في تحقيق النمو الأولي في اليابان خلال الفترة من ١٨٧٠-١٨٨٠ حيث فرضت الدولة ضرائب

(١) يذهب الفكر الاقتصادي التنموي إلى أن رأس المال الأجنبي يساهم بشكل فعال في زيادة معدلات الادخار المحلية بالبلاد النامية وبالتالي إنعاش برامج التنمية الاقتصادية.

Carlos ominami; le tiers monde dans la crise Essai sur les transformations, op,cit.,p106.

قاسية على القطاع الزراعي من أجل تمويل الاستثمار وتكوين رأسمال في قطاع الأعمال العام والقطاع الصناعي(١). هذه المدخرات تقف عند حدود معينة لا يمكن تجاوزها وذلك لأنه مع زيادة الضرائب تميل مصروفات التنمية الاجتماعية الحكومية إلى الخدمات الاجتماعية للارتفاع.

- **مدخرات قطاع الأعمال:**

يحقق هذا القطاع مدخراته من خلال مساهمته في تحقيق الأرباح الناجمة عن إدارة المشاريع والشركات المكونة لهذا القطاع. بمعنى الوفورات التي توفرها الوحدات الاقتصادية الخاصة والتي تمول منها الاستثمارات التجارية والمالية والناجمة عن التراكم(٢).

وهذا القطاع لا يساهم إلا بشكل ضعيف في الادخار حيث لم تنجح شركات القطاع العام في الدول النامية في تعبئة الموارد من أجل النمو، بل شكلت استنزافا لميزانية الحكومة واعتمدت في تغطية خسائرها على القروض الخارجية والإعانات.

كما أن أرباح شركات القطاع الخاص لا يعرف إذا كان أداؤها أفضل أم لا على اعتبار أن أرباحها غير موزعة ويعاد استثمارها في نفس النشاط التي تزاوله الشركات دون أن يظهر في سوق رأس المال(٣).

- **مدخرات القطاع العائلي:**

تتحدد مدخرات هذا القطاع بالفرق بين الدخول الممكن التصرف بها من قبل الأفراد وبين جملة الإنفاق على الاستهلاك.

---

(١) راجع في ذلك:

R.Nurkse; les problèmes de la formation du capital dans les pays sous – développes, tradfarn, éd cujus, 1968,p146.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأرباح في قطاع الأعمال يتوقف على عاملين أساسيين أولهما مستوى الأسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع والذي يستطيع بمقتضاه الحصول على مستلزمات الإنتاج من القطاعات الأخرى.أما العامل الثاني فهو مستوى الكفاءة الإنتاجية لجملة المشروعات التي يتألف منها هذا القطاع. ولذلك فإن الارتفاع بمدخرات هذا القطاع تتطلب كبح جماح الإسراف والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية عن طريق سياسة فعالة في مجال الأجور والتوظيف. د. حمدية زهران: مشكلات تمويل التنمية في البلدان النامية، دار النهضة العربية، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤.

(٣) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل البلدان نموا، المرجع السابق، ص١٩.

(ISSN : 2537 - 0758)

فالأفراد يتصرفون بجزء من دخولهم على السلع والخدمات بغرض تحقيق إشباع مباشر لحاجاتهم الاستهلاكية في حين يدخر الجزء الآخر من دخلهم ويحتفظ به على شكل نقدية سائلة أو يتم إيداعه الجهاز المصرفي أو صناديق الادخار(١). ورغم أهمية هذا القطاع في الادخار إلا أن مدخراته ما زالت أقل مما يمكن أن تصل إليه وذلك بسبب النواقص الهيكلية في المؤسسات المالية والأدوات المالية، وأسعار الفائدة(٢).

والأمر الذي يميز مدخرات معظم البلاد النامية هو ضعف حجم هذه المدخرات، ويرجع سبب هذا الضعف للعديد من الأسباب:

- انخفاض إنتاجية العمل وبدائية وسائل الإنتاج وضعف أداء القطاعات الأساسية.
- عدم التناسب في توزيع الدخول حيث يذهب معظمها لأصحاب الثروات الذين يستخدمونها إما في الاستهلاك أو يعملون على تهريبها للخارج(٣).
- الإنفاق البذخي في الإدارة الحكومية وعلى أغراض التسليح (٤).
- ضعف المؤسسات الادخارية وهو ما يؤدي لزيادة حجم المكتنزات وانخفاض حجم المدخرات، فضلًا عن سوء توجيهها لنواحي الاستثمار غير الإنتاجية(٥).

---

(١) أكد كينز أن ميل الأفراد للادخار يتحدد بجملة من العوامل قسمها إلى صنفين: الأول عوامل شخصية تتمثل في النزعات والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة- أي العوامل التي يصعب التحكم فيها- أما الصنف الثاني فهي العوامل المتمثلة في مجموعة من المتغيرات التي يمكن توقعها أو التحكم فيها مثل توقعات الأفراد فيما يتعلق بالأسعار والسياسة المالية فيما يتعلق بالضرائب وطريقة توزيع الدخول والمحاكاة والتقليد للمجتمعات الأخرى وغيرها.د. عبد المعطي رضا إرشيد: الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد الخامس عشر، ربيع ١٩٩٩، ص٧٠-٧١.

(٢) من الملاحظ أن هناك فرقًا شاسعًا بين الدول المتقدمة والدول النامية في حجم مدخرات هذا القطاع حيث أن القطاع العائلي في الدول المتقدمة يشكل المصدر الرئيسي للادخار(أكثر من٧٠% في الولايات المتحدة) في حين أن في الدول النامية لا يحقق مدخرات تذكر، بل أنه في بعضها يحقق مدخرات سلبية. كما حصل في شيلي حيث حققت المدخرات العائلية خمس الادخار الكلي فقط.

- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمر المتحدة للتجارة والتنمية، المرجع السابق، ص٢٤.

(٣)-د.مطانيوسحبيب: التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق/ دمشق، ١٩٨٢، ص٥٨.

(٤) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨، ص١١٨-١١٩.

(٥)د. علي مهرة: الادخار ودوره في التنمية، الفكر الاقتصادي (٢٤)، منشورات وزارة الثقافة/ دمشق، ١٩٩٦ص، ٢٤-٢٥.

هذا الانخفاض في حجم المدخرات المحلية أعطى الفرصة لرأس المال الأجنبي كي يعمل على مساندة المدخرات القومية واستكمال النقص فيها لتمويل مشروعات التنمية وزيادة تكوين رأس المال وزيادة معدلات الاستثمار والعمل على زيادة قدرة البلاد النامية على تكوين المدخرات[١] والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو أثر تزايد القروض الخارجية على الادخار في البلاد النامية؟ وهل ساعد فعلا في دعم وحل المشكلة أم أدى إلى تفاقمها؟.

في دراسة قام بها انسيور رحمان توصل إلى أن رأس المال الأجنبي أدى إلى إضعاف الادخار الحكومي، وبالتالي ساهم في تخفيض معدل الادخار المتوسط، وحجته في ذلك أن زيادة اللجوء للاقتراض الخارجي (مع وجود إمكانات للحصول على التمويل من الداخل). جعل حكومات البلاد النامية تتقاعس عن تعبئة المدخرات المحلية[٢].

لقد توصل كثير من الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الأمر إلى أنه إذا لم تضع الدولة لنفسها سياسة اقتصادية رشيدة وفي ظل استراتيجية جادة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة، فإن رأس المال الأجنبي سيؤثر سلبا على الادخار المحلي عبر الزمن حيث يعمل على إضعافه وتغذية الاستهلاك المحلي. وهو أمر يبلور وجود اختلال واضح بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب يوازيه اختلال بين قوي الطلب المحلي وقوى العرض الكلي، مما يجعل هذه البلاد عرضة لعدم تحقيق التوازن العام[٣]. فاللجوء للاستدانة الخارجية يؤدي لنتائج تثبيطية على جهود الادخار المحلي الكامن ويتفتق في النهاية عن بطالة دائمة يصحبها تهميش لبعض الفئات الاجتماعية والمحافظة على الاستهلاك التفاخري بالنسبة لفئات اجتماعية أخرى. إن تيسير الاستيراد المكثف لرأس المال من الخارج يلجم

---

(١)د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص٣٧٥.

(٢) راجع في ذلك:-

(3)Anisurrahman; foreign capital and domestic savings attest of haovelmos hypothesis with gross country data published in review of economic and statistics vol.50, February/1968,p137.

د. رمزي زكي: الديون والتنمية، مرجع سابق، ص١٣٦.

أنور عبده عثمان: مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية بالإشارة للسودان، بحث دبلوم، القاهرة ١٩٨٥، ص٤٢- ٤٤.

(ISSN : 2537 - 0758)

محاولة توطيد شبكة دينامية لتجميع الادخار وإعادة توزيعه[١] بالإضافة لذلك فإن التأثير السلبي للاقتراض الخارجي على الادخار المحلي يظهر من خلال تأثيره على مستوى الاستهلاك المحلي، ذلك أن هذا الاقتراض يؤدي للمحافظة على التفاوت القائم في توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية، بل والعمل على توسيعه، ويؤدي هذا إلى توفير وتحسين الإطار والأرضية التي يزاول أثر المحاكاة أو التقليد عمله في زيادة مستوى الاستهلاك الترفي وتقليل مستوى الادخار الحكومي[٢]. ومما لا شك فيه أن أية دولة وفي ظل انخفاض حجم المدخرات المحلية يكون أمامها ثلاثة خيارات تمكنها من مواجهة هذه المشكلة[٣]

أولا: تخفيض معدل النمو المستهدف بحيث ترتضي معدلا أقل للنمو وفي حدود ما يسمح به الادخار المحلي.

ثانيا: اللجوء إلى زيادة حجم المدخرات المحلية من خلال زيادة الضرائب على الأغنياء للتقليل من مستوى استهلاكهم وتعبئة الفائض الاقتصادي الموجود لديهم.

ثالثا: اللجوء للاقتراض الخارجي للاستعانة به في سد فجوة الموارد المحلية.

---

(١) من المعروف أن توزيع الادخار عنصر أساسي للإنتاجية، وما لم تقم مؤسسات التمويل المحلية بتصحيح التواءات الادخار فإن الأمل في تحقيق تحسينات على الإنتاجية يكون ضعيفا، إذ إن هذه التحسينات تبقى مقتصرة على الفئات المنفتحة على الخارج والمتصلة بقطاع التصدير.
لمزيد من التفاصيل راجع الدكتورجورج قرم: التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢١– ٢٢.

(٢) راجع في ذلك:

j. sduesenberry. Income, saving and theory of consumer behavior haervard university press. 1962.p27.

bahrat r. harazi foreign aid conspectus on consumption and domestic savings. Some theoretical observation published the journal of development studies vol 12 January 1976. No2 pp 197-207.

(٣)د. رمزي زكي: مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦، ص٦٤ وما بعدها.

مناقشة البدائل:

البديل الأول:

يعيب هذا البديل أنه مرفوض سياسيا واجتماعيا، ذلك أن الحكومات تسعى بعد حصولها على الاستقلال السياسي لرفع مستوى معيشة شعوبها من خلال التنمية الاقتصادية. وقبول معدل أقل للنمو يعني عدم تجاوب الحكومة مع تطلعات الناس نحو حياة أفضل.

البديل الثاني:

يعترض تنفيذ هذا البديل أن الفئات والطبقات الاجتماعية الغنية هي التي تتربع على كراسي الحكم وتتمتع بمستوى استهلاكي مرتفع، وبالتالي فإن تنفيذ سياسة ضريبية تقلل من مستوى الاستهلاك الترفي لا يتوافر لها سياسيا شكل الحكم المؤهل لذلك، لأن أصحاب كراسي الحكم لن ينفذوا إجراءات ضريبية تضر بمصالحهم وتمس مستوى معيشتهم[١].

البديل الثالث:

بالرغم من أنه يضمن تحقيق هدف النمو المنشود ويحافظ على التوازن الاجتماعي، إلا أن ما يعيبه هو ما يسببه الاقتراض الخارجي من آثار سلبية على معدل الادخار.

ونخلص مما تقدم إلى نتيجة مفادها أنه لكي يتمكن الادخار المحلي من أداء دوره المحوري والفعال في النمو الاقتصادي فإنه ينبغي تحسين مستوياته، وهذا يتطلب سياسات اقتصادية ومالية لتشجيع مختلف القطاعات على ذلك، كما ينبغي توافر الأجهزة والمؤسسات القادرة على جذب هذه المدخرات لتكون في متناول المستثمرين لتحويلها إلى أصول وطاقات إنتاجية وأخرى تساعد على زيادة الإنتاج.

(١) راجع في ذلك:
M.A.Baily, political power and tax revues in central Africa, journal of development economics vol 3. March 1976. Pp42 – 82.

(ISSN : 2537 - 0758)

الفرع الثاني

أثر القروض الخارجية على ميزان المدفوعات[١]

من المعروف أن ميزان المدفوعات يمثل سجلا محاسبيا ينظم كافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال فترة معينة من الزمن هي في الغالب سنة.

والحقيقة المسلم بها أن البلاد النامية تعاني ومنذ فترة طويلة من الزمن من وجود عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، ورغم أن هناك العديد من العوامل المسئولة عن هذا العجز، إلا أن مشكلة الاقتراض الخارجي وما ترتب عليها من أعباء متزايدة كانت من العوامل المسئولة بشكل رئيسي عن استمرار هذه الظاهرة.

وما نود الإشارة إليه أن مشكلة موازين مدفوعات البلاد النامية تختلف عما هي عليه في البلاد المتقدمة[٢].

فالاختلال في ميزان مدفوعات الدول المتقدمة لا يعكس اختلالا هيكليا في طبيعة بنيان الإنتاج القومي في تلك البلاد، أما في البلاد النامية فإن الاحتلال يعكس احتلالا هيكليا، بمعنى أنه يعكس اختلالا بنيويا في هيكل الإنتاج القومي وقوى الطلب الكلي وبين الاستهلاك والادخار والاستثمار.

هذا الاختلال يعد أمرا حتميا في المراحل الأولى للتنمية نظرا لزيادة الواردات من السلع والمعدات بمعدل أكبر من معدل نمو الصادرات.

وكثيرا ما حاولت بعض الآراء تبرير العجز في ميزان المدفوعات على أنه شيء طبيعي ولا يمثل خطرا على عملية التنمية الاقتصادية وحجتهم في ذلك أن البلاد النامية تلجأ للاقتراض الخارجي حتى تتوسع في استيراد الآلات والمعدات الإنتاجية والسلع الوسيطة

---

(١)راجع في ذلك:
- د. لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية، ١٩٥٨، ص٣٩٠.
- د. خليل حسن خليل: دور رءوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣.
- د. محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية، ١٩٦٦.

(٢) د. ابراهيم محمد يوسف الفار: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية، مرجع سبق ذكره، ص٤٠٣ – ٤٠٤.

اللازمة لعملية التنمية، واعتقدت هذه الآراء أن ذلك لا يشكل قلقا لأن هذه الاستثمارات التي مولتها القروض الخارجية لا تلبث أن تحدث أثرها الإيجابي في تنويع وتغيير هيكل الناتج المحلي وزيادة الإنتاجية في صناعات التصدير والصناعات البديلة للواردات مما يؤدي لزيادة الصادرات بمعدلات أكبر من الواردات وهو ما يؤدي في النهاية لتلاشي الاختلال القائم في ميزان مدفوعات الدول النامية كلما أسرعت عجلات التنمية للأمام(١).

ولكن ما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة فالتجربة أثبتت أن البلاد النامية في ربع القرن الأخير أكدت خطأ هذا الاعتقاد إذ استمر العجز في ميزان المدفوعات واتجه هذا العجز نحو التزايد بالرغم من انتهاج الدول النامية فلسفة التنمية المعتمدة على رأس المال الأجنبي(٢).

وإذا أردنا توضيح أثر القروض الخارجية على ميزان المدفوعات فإن ذلك يستلزم التفريق بين مرحلتي انسياب القروض الخارجية ومرحلة سداد فوائد وأقساط القروض.

أولا: مرحلة انسياب القروض الخارجية:

في هذه المرحلة تساهم القروض الخارجية في الحصول على مستلزمات التنمية الاقتصادية وبالتالي في زيادة الاستثمار الإجمالي وهنا يمكن أن يكون الأثر إيجابيا حيث يعمل على تحسين العجز في ميزان المدفوعات طالما كان حجم انسيابه يزيد عن حجم الفوائد والأقساط الواجب دفعها للخارج(٣).

ثانيا: مرحلة سداد الفوائد والأقساط:

في هذه المرحلة يصبح ميزان المدفوعات في غير صالح الدولة المقترضة ويتطلب ذلك من الدولة المقترضة حتى تستطيع إعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها أن تعمل على

(١) د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، مرجع سابق، ص٣٨٦ – ٣٨٨.

(٢)الواقع أن الخطأ الأساسي في هذا الاعتقاد يكمن في عدم أخذه في الاعتبار إلا الميزان التجاري ويتجاهل البنود الأخرى في ميزان المدفوعات مثل التحويلات الخاصة بفوائد وأرباح رءوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها لمزيد من التفاصيل راجع الدكتور رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص٣٨٨.

(٣) د. مصطفى أحمد مصطفى: الساحة الحالية للتنمية الدولية، مذكرة داخلية رقم (٨٣٤)، معهد التخطيط القومي، أغسطس/ اب ١٩٨٤، ص١٣.

(ISSN : 2537 - 0758)

زيادة الصادرات بمعدل أعلى من نمو الواردات، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال استخدام حصيلة هذه القروض في مشروعات إنتاجية تزيد من طاقة الدولة على التصدير(١).

فالقروض التي تستخدم في خلق وتوسيع الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي تساهم مباشرة أو بشكل غير مباشر في خلق الفائض بالميزان من خلال إسهامها في زيادة الصادرات والإقلال من الواردات.

أما القروض التي تستخدم في مشروعات البنية الأساسية فهي تسهم في خلق الفائض بالميزان التجاري بصفة غير مباشرة من خلال إيجادها للوفورات الخارجية التي تشجع على إقامة المشروعات الجديدة، وترفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي ككل. وفيما يخص القروض المستخدمة في تمويل عمليات الاستهلاك الجاري والإنفاق العسكري فإن لها تأثيرا سلبيا على فائض ميزان المدفوعات وتكون عبئا عليه عند السداد(٢).

الفرع الثالث

أثر القروض الخارجية على التضخم(٣)

يقصد بالتضخم الكبر أو الزيادة، وترتبط هذه الفكرة بمعنى غير مستحب أو غير حميد، فالشيء المتضخم شيء غير مناسب وغير مرغوب فيه(٤).

والتضخم ليس متغيرا اقتصاديا يمكن التعرف عليه في ذاته كبقية المتغيرات الاقتصادية مثل (الناتج القومي أو المحلي، الاستثمار، الادخار)، فهو ظاهرة مركبة تعكس عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار. ومن ثم يمكن تعريفه بأنه حالة من الارتفاع المتواصل وربما المتزايد في المستوى العام للأسعار، حيث يصبح تيار

---

(١) د. إبراهيم محمد يوسف الفار: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات الدولة النامية، مرجع سابق، ص٤٠٦.

(٢) سمير محمد على حسن: مواجهة مشكلة المديونية الخارجية بتعبئة وتوجيه الموارد الاقتصادية في القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص٦٤ – ٦٥.

(٣) التضخم في لغة الاقتصاد هو زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع التي تؤدي لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية على نحو لا يتوازن مع عرضها الكلي الأمر الذي يؤدي لارتفاع في الأسعار وانخفاض في قيمة النقود.

راجع الدكتور زين العابدين بدوي ناصر: علم المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(٤)د. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني: التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة/ ١٩٨٧، ص٤٢٠.

النقود أو الطلب على السلع والخدمات أكبر بشكل متواصل وربما متزايد من قيمة الحجم المتاح لهذه السلع والخدمات[١] وقد ميز الفكر الاقتصادي بين أنواع متعددة من التضخم منها.

- التضخم الزاحف: إذا كان ارتفاع الأسعار عند معدل بطيء (١% أو ٢%سنويا)
- التضخم الراكض: إذا كان ارتفاع الأسعار بنسب عالية (٧% – ٨% سنويا)
- التضخم الجامح: إذا كان ارتفاع الأسعار سريعا جدا على نحو يحدث اهتزاز الثقة في العملة المحلية[٢].

وقد اجتاحت العالم خلال السنوات الماضية وبشكل خاص خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات موجة من التضخم تأثر بها كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إلا أن حدة هذه الموجة كانت أشد على البلاد النامية المستهلكة والمستوردة.

وعلى الرغم من التعقيدات المحيطة بتحليل جوانب هذه الظاهرة، إلا أن الآراء أجمعت أن هناك أسبابا داخلية وخارجية أسهمت في زيادة حدة معدلات التضخم المرتفعة ومنها: ارتفاع أسعار النفط العالمية، ارتفاع أسعار السلع المصنعة، فقدان الثقة في النظام المصرفي العالمي، تذبذب أسعار صرف العديد من العملات الأجنبية الرئيسية[٣].

أما الأسباب الداخلية فهي تتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني، ضآلة مرونة عرض المنتجات، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. إلا أنه لا يجوز أن يغيب عن البال الأثر الذي تسبب القروض الخارجية عند بداية استقدامها، وعند سداد أعبائها من ضغط، خاصة على الأسعار الداخلية في الدول النامية.

لذلك فإننا سوف نتولى دراسة هذا الأثر من خلال النقطتين التاليتين:

أولاً: أثر القروض الخارجية على التضخم في مرحلة استقدام القروض الخارجية

حينما تأتي القروض الخارجية لتمويل مشروعات معينة في الاقتصاد القومي فإنه من الطبيعي أن تنفيذ هذه المشروعات يتطلب جزءًا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق

(١)د. أحمد جامع: المرجع السابق، ص٤٢٠.

(٢)المثال الواضح على التضخم الراكض هو حالة ألمانيا عام/ ١٩٢٣، وحالة المجر عام/١٩٤٦.

- د. أحمد جامع، المرجع السابق، ص ٤٢٩ وما بعدها.

(٣) د – جليل فريد طريف: قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، البنك المركزي الأردني، دائرة الدراسات والأبحاث، فبراير / شباط ١٩٨٤، ص.

(ISSN : 2537 - 0758)

التمويل المحلي والجزء الآخر من خلال التمويل الخارجي، وهذا يؤدي لزيادة واضحة في القوة الشرائية داخل الاقتصاد القومي في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات، وبالتالي زيادة الطاقة على الإنفاق[١] إن ارتفاع الأسعار لا بد وأن يحدث في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات حتى ولو كان التمويل من مصادر حقيقية، ولكن عندما تبدأ المشروعات الجديدة في الإنتاج ويبدأ العرض في التزايد ليواكب الزيادة في الدخول النقدية فإن حدة الضغط التضخمي الناشئة عن التوسع في الاستثمار تبدأ في الانخفاض[٢].

ومن الجدير بالذكر أن حدة الضغط التضخمي تزداد إذا كان الإنفاق الاستثماري موجها لإنشاء قاعدة الانفراستراكشر مثل (الخزانات والسدود وشبكات السكك الحديدية وإقامة المدارس والمستشفيات) فهذه المشروعات لا تحقق إنتاجا مباشرا وإنما إنتاجا مباشرا وإنما إنتاجا غير مباشر، فهي تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاج، فناتج هذه المشروعات لا يصلح للاستهلاك[٣].

ثانياً: أثر القروض الخارجية على التضخم في مرحلة سداد أعباء القروض الخارجية

عندما تبدأ عملية سداد أعباء القروض الخارجية من أقساط وفوائد فإنها تحد من منع الأسعار نحو الانخفاض بالرغم من الزيادة الحاصلة في الإنتاج ذلك أن سداد هذه الأعباء، إنما يعني في نهاية الأمر ضرورة تخفيض جانب من الزيادة الحاصلة في الإنتاج كي توجه للوفاء بهذه الأعباء.

---

(١) من الجدير بالذكر التنويه أن يكون نصيب التمويل المحلي للمشروعات نابعا من موارد حقيقية بالداخل، بمعنى أن يكون تدبير هذا التمويل عن طريق تغيير اتجاهات الاستثمار والمدخرات المحلية القائمة وإلا لجأت الدولة للتمويل التضخمي، أي بزيادة حجم الائتمان من الجهاز المصرفي، وهذا يؤدي لزيادة حدة الضغط التضخمي وتميل الأسعار للارتفاع.

– لمزيد من التفاصيل راجع الدكتور رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص٣٩١ وما بعدها.

(٢) راجع أنور عبده عثمان بدوي: مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية بالإشارة لجمهورية السودان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩– ٥٠.

(٣) د. رمزي زكي: علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي بالبلاد الأخذة في النمو، مذكرة رقم ٦٩١، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٦٧، ص٧٦.

يترتب على ذلك أن احتمال انخفاض الأسعار يكون كبيرا سواء كانت الزيادة في قيمة الإنتاج راجعة لبدء الإنتاج في المشروعات الجديدة أو إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية التي ترتبت على تنفيذ هذه المشروعات(١).

وإذا كانت صادرات الاقتصاد القومي تتمثل في سلع وخدمات تستهلك محليا مثل السلع الزراعية والغذائية– وهذا هو الغالب في سائر الدول النامية – فإن تزايد أعباء القروض الخارجية سوف يجبر الدول على التصدير منها رغم احتياج السوق المحلي وهذا ما يدفع سعر السلع إلى الارتفاع.

وإذا كان للاقتراض الخارجي تأثيرٌ سلبي على التضخم– على نحو ما رأينا – فإن التضخم بدوره له تأثير على الاقتراض الخارجي حيث يؤدي لإضعاف قدرة البلاد على مواجهة أعباء قروضها الخارجية من خلال:

أولا: يؤدي التضخم إلى إضعاف قدرة البلد على التصدير، ومن المعروف أن التصدير هو أهم مصدر للحصول على العملات الأجنبية التي تستخدمها الدولة في سداد أعباء قروضها.

فالتضخم وما ينجم عنه من ارتفاع الأسعار سوف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج. ولما كانت الأسواق العالمية التي تسوق فيها منتجات الدول النامية تخضع لظروف المنافسة فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج الناشئة عن التضخم لن تؤثر على الأسعار العالمية وهذا يؤدي لانكماش أسواق التصدير أمام صادرات الدول النامية(٢).

ثانيا: يؤدي التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية من تخفيض قيمة النقود وهذا يؤدي لفقدان النقود لحد وظائفها باعتبارها أداة لاختزان القيم وهذا يؤدي لزيادة ميل الأفراد للاستهلاك وينقص ميلهم للادخار، ذلك أن ارتفاع الأسعار يدفع الأفراد لإنفاق مدخراتهم على سلع الاستهلاك رغبة منهم في المحافظة على مستوى الاستهلاك وهذا ينجم عنه ادخار سلبي dis savings لكثير من الأفراد خاصة من أصحاب الدخول الثابتة أو المنخفضة.

---

(١) عبد الرازق محمد حسن: القروض الأجنبية والتنمية الصناعية، محاضرتان بمعهد الدراسات المصرفية في ١٤/١٣ يوليو ١٩٥٨، القاهرة، ص٢٩.

(٢) د. زين العابدين بدوي ناصر: علم المالية العامة، مرجع سابق، ص٣٢٣– ٣٤٣.

(ISSN : 2537 - 0758)

ثالثا: يؤدي التضخم لإعادة توزيع الدخول في صالح الفئات والطبقات الغنية وضد مصلحة الفئات والطبقات الفقيرة والمتوسطة فهو يخفض الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة بينما يرفعه للفئات الغنية(١).

رابعا: انخفاض معدلات الادخار:

وذلك لنقص لتفضيل السيولة وتحويل النقود إلى شيء أكبر ثباتا منها، ففي مصر انخفض معدل الادخار في عام ١٩٨٧/١٩٨٦ إلى أقل من ٨% بعد أن كان نحو ١٤% خلال الستينات.

خامسا: إضعاف الحافز على الإنتاج وتعميق ظاهرة الاقتصاد السري:

وذلك لأن ارتفاع الأسعار يدفع أصحاب الدخول المحدودة للبحث عن مصادر مشروعة وغير مشروعة لزيادة دخولهم وهم في ذلك يهملون عملهم الأصلي وينخرطون في أعمال أخرى يضمها الاقتصاد الخفي. ففي مصر قدر حجم الدخل المتولد عن ظاهرة الاقتصاد السوي ١٦% من حجم الدخل القومي و٢٦% من حجم الاستهلاك العائلي، كما قدر حجم الأنشطة المتمثلة في تجارة المخدرات والعملة والتهرب الضريبي نحو ٢٥% من الدخل القومي.

ومن ثم فهو يؤدي لزيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول وهذا ينعكس سلبا على الأجور والدخل القومي الحقيقي(٢).

إزاء ذلك ينبغي أن تكون هناك سياسات واضحة لمعالجة النتائج السلبية للتضخم وذلك من خلال امتصاص القوى الشرائية الزائدة، وزيادة الضرائب على الدخول المرتفعة،

---

(١) راجع في ذلك:

Felipe pazos; economic development and financial stability published in staff papers IMF vol 111 no2 October 1953, p249

(٢) على سبيل المثال هبطت الدخل القومي في شيلي بنسبة ١٩% في عام ١٩٨٢ وانخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٣%، كما انخفضت الأجور الحقيقية في المكسيك بنسبة ٢٨% من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٣، وفي البرازيل انخفضت بنسبة ٢٣% تقريبا فيما بين ١٩٨٩ والنصف الأول من عام ١٩٨٥.

- راجع في ذلك تقرير التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يونيو ١٩٨٧.

والقضاء على أوجه الاستهلاك الترفيهي، والرقابة الشديدة على الأسعار من خلال منع المضاربة وإحكام الطوق على عمليات السوق السوداء.

ولا بد للدول النامية من وضع سياسة نقدية تحقق الاستقرار النقدي لدفع اقتصادياتها في طريق النمو الذاتي السريع.

المطلب الثاني

تزايد التبعية الاقتصادية للخارج

الحقيقة أن التبعية الاقتصادية للخارج تعتبر من أبرز الخصائص التي تتميز بها البلاد النامية(١)، ذلك أن البلاد النامية وبعد أن عانت في فترات طويلة من تاريخها من الاستعمار وما فعله باقتصاديات وخيرات هذه البلاد وجدت طريقها للنور من خلال حصولها على الاستقلال السياسي إثر كفاح مرير خاضته هذه البلاد كلفها الكثير من شعبها وخيراتها.

بعد ذلك عملت هذه البلاد على شق طريقها نحو النمو والتنمية للارتقاء بمستوى معيشة شعوبها لتعويضها عن فترات الذل والهوان.

ولما كانت هذه البلاد تفتقر إلى أولويات التنمية وأهم عناصرها كان لا بد لها من اللجوء للخارج لاستيراد المعدات والوسائل التي تمكنها من السير في هذا الطريق أو من خلال الاعتماد على سياسة الاقتراض الخارجي بما تعنيه هذه السياسة من زيادة اعتماد الدول النامية على العالم الخارجي ومن ثم تكريس التبعية الاقتصادية لهذا العالم.

وإذا كانت الدول الاستعمارية قد قبلت ورغما عنها حصول الدول المستعمرة على استقلالها السياسي، إلا أنها نازعت كثيرا – وما زالت – في حصولها على الاستقلال الاقتصادي، وقد شكلت عملية الاقتراض الخارجي مناخا مناسبا استطاعت من خلاله الدول الكبرى فرض سيطرتها على الدول الجديدة وإحكام طوق تبعيتها لها(٢).

وهناك بعض المؤشرات التي تدل على الآثار التي يسببها الاقتراض الخارجي في زيادة تبعية وارتباط الدول النامية بالعالم الخارجي ومن أبرز هذه المؤشرات (فقدان حرية

(١) د. إبراهيم يوسف الفار: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية، مرجع سابق، ص٤٠٩

(٢) د. رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٧٦.

(ISSN : 2537 - 0758)

القرار الاقتصادي الوطني، الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية، ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي). وهو ما سوف نتناوله في المطالب الثلاثة التالية:

الفرع الأول: أثر القروض الخارجية على فقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني.

الفرع الثاني: الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية.

الفرع الثالث: ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي.

الفرع الأول

أثر القروض الخارجية على فقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني[١]

من الآثار الخطيرة التي ترتبت على تفاقم مشكلة القروض الخارجية للدول النامية تعريض حرية صانع السياسة الاقتصادية في البلاد النامية ومتخذ القرارات الهامة فيها للخطر الشديد، ذلك أن استفحال مشكلة القروض نجم عنها ضغوط خارجية قوية ظلت تلاحق باستمرار صانع السياسة الاقتصادية في الدول النامية، مما ترتب عليه وقوع عدد من الدول النامية في دائرة الحصار، حيث غلت يد المخطط في اتخاذ القرار المناسب من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبح يتعين على صانع القرار الاقتصادي مراعاة تلك الضغوط وأخذها بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية للبلد، وهذا الأمر جد خطير لأن وصول البلاد النامية لهذه الحالة أدى بها في النهاية إلى التحول عن طريقها الإنمائي الذي اختارته بوعي واستقلال والولوج في طريق آخر أملت معالمه وحددت دروبه جبهة الدائنين والمؤسسات الدولية التي تقف وراءها[٢].

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي نوعية الضغوط الخارجية الناجمة عن الاقتراض الخارجي وكيف أدت لتعريض حرية صانع القرار الاقتصادي للخطر أو للافتقاد؟

إن القضية الرئيسية في الإجابة على هذا السؤال تكمن في الأزمات الطاحنة لموازين المدفوعات في هذه البلاد والتي تحولت في خضم أزمة الاقتصاد الرأسمالي إلى ما

---

(١) د. رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار دراسة في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٧٦ وما بعدها.

(٢) سمير محمد علي حسن: مواجهة مشكلة المديونية الخارجية، مرجع سابق، ص٦٩.

يشبه الكارثة المستعصية بعد أن أصبحت هذه البلاد تستهلك وتستثمر وتستورد بشكل أكبر مما تنتج وتدخر وتصدر وهو ما يترجم في النهاية عجز ميزان المدفوعات.

والعجز يعني أن الاقتصاد القومي يعيش بأكثر من موارده الحقيقية، وهنا يكمن لب الداء وجوهره والشر الرابض وراء ورطة القروض الخارجية.

فهناك فجوة الموارد المحلية يقابلها فجوة في التجارة الخارجية وتغطية هذه الفجوة لا بد أن يتم من خلال التمويل الخارجي[١] وقد فضلت الدول النامية شكل الافتراض الخارجي على الاستثمار المباشر لما رسخ في ذهنها الدور اللعين الذي لعبه هذا الاستثمار في نهب موارد هذه البلاد وفَرْض نوعٍ من التخلف في تقسيم العمل الدولي عليها كي تصبح جزءًا تابعًا وملحقًا بالسوق الرأسمالية العالمية.

والواقع أنه خلال الخمسينيات والستينيات (قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي) وخلال السبعينيات (فترة اندلاع أزمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي) زاد عنف الصدمات التي بدأت تتلقاها موازين المدفوعات البلاد المتخلفة من تقلبات عنيفة في حصيلة صادراتها من المواد الخام والأولية وتزايد مستمر في قيمة وارداتها. مما أدى إلى سيطرة قوى التضخم التي عربدت في السوق الرأسمالية فكان أمام هذه الدول العديد من الأساليب الممكنة والكافية للحيلولة دون التعرض للضغوط الخارجية ومنها[٢]:

- استخدام احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية.
- فرض نظام الرقابة على الصرف.
- التوسع في عقد اتفاقات التجارة والدفع الثنائية.
- الاقتراض من صندوق النقد الدولي في حدود السيولة غير المشروطة.
- اللجوء للقروض الخارجية.

---

(١) راجع في ذلك:

A.G. Blomguirt; empirical evidence on the tow caps journal of development Economics vol 3 no2 jully 1976, pp181- 183

(٢)د. رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص١٧٨- ١٨٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

وكان السبيل السهل والخطير في نفس الوقت والذي استراحت هذه الدول هو تزايد اللجوء للاقتراض الخارجي، وقد ساعد على ذلك وجود تناقضات مالية كثيرة في السبعينيات أشاعت جوا من السخاء الإقراضي بكميات كبيرة وأسعار فائدة جيدة.

هذه الحاجة الشديدة للاقتراض واليسر الهستيري في الأسواق الدولية أدى لتراكم سريع ومذهل في حجم هذه القروض، غير أن الاقتراض اليوم يعني ضرورة السداد في المستقبل وهذا النمو في حجم القروض أدى إلى وصول البلاد النامية إلى ما يسمى (بالنقطة الانفجارية) بمعنى أنها أصبحت تقترض كي تسدد أعباء قروضها القديمة، وعندما تصل الأمور في الاقتصاد المدين لهذه الحدود وتعجز الدولة عن السداد وما يسببه ذلك من ضغوط في تعاملها الخارجي فضلا عن ظهور ضغوط داخلية متمثلة في ضعف انسياب الواردات وتدهور مستوى الاستهلاك الجاري واستشراء التضخم وتدهور مستوى المعيشة تلجأ هذه الدول إلى طلب إعادة جدولة قروضها وتأجيل فترات السداد[١].

إن الخطر الأكبر في مسألة الجدولة هو ضرورة اتفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي للتوصل معه إلى برنامج للاستقرار الاقتصادي[٢] IME Stabilization program وهذا هو الشرط اللازم قبل الموافقة على الجدولة، وقد تستمر هذه المفاوضات المتعلقة بالجدولة وقتا طويلا من الزمن يكون البلد قد أرهق تماما بسبب تزايد صعوبات التعامل الخارجي وهذا ما يمكن الدائنين من خلال هذه المنظمات سواء صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي من فرض وجهة نظرها على البلد المدين وفرض برامج في ظاهرها توحي أنها في مصلحة البلد المدين وفي حقيقتها خدمة مصالح أولئك القائمين على هذه المنظمات وأصحاب الحصص الأكبر في رأسمالها، فتجد الدول النامية نفسها في النهاية مضطرة لقبول شروطها وفقدان حرية الحركة في اتخاذ قرارها الاقتصادي السليم الذي يخدم أولًا وآخرًا مصلحة شعوبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

د. رمزي زكي: إعادة جدولة الديون ومستقبل التنمية في مصر، ورقة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والإحصاء، القاهرة، مارس ١٩٧٧.

)2 (Shirkrishna A pundit IMF Resident Representive finance and development IMF and W.B. bo110, no3 , septmber 1973, pp30-33

Hassanalimehran ; external debt management IMF Washington D.C 1985 p. 31

مما تقدم يظهر أن إدارة مشكلة القروض الخارجية من المهام السيادية للدولة، وكي تباشر هذه المهمة فإن هذا يتطلب من ضمن ما يتطلب وفي مواجهة المؤسسات المالية الأخطبوطية أن تكون الالتزامات محددة وبأقل قدر من التعقيد وإلا وقع الغرق في لعبة متعددة الجوانب، وليس عيبا الاعتراف بهذا وإنما العيب في تجاهل هذه الحقيقة.

وفي كل الأحوال فإنه لا يجوز لدولة تحترم استقلالها أن تفرط في حق إدارة دينها الخارجي وإلا كان هذا تجسيدا لوضع التبعية الذي تحرص عليه الدول المتقدمة في علاقاتها بالدول النامية. فالفشل في تحدي مشكلة القروض الخارجية هو جزء من الفشل في انتزاع إرادة مستقلة والانطلاق وفق استراتيجية شاملة وأصيلة للتنمية، وهذا لا يعني أن التنمية المستقلة مستحيلة ولكنها تتطلب شروطا معينة، وكما أن إدارة الدين الخارجي وتقليله جزء لا يتجزأ من التنمية المستقلة فإن زيادته مدخل للتبعية.

الفرع الثاني

الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية

إذا كانت عملية الاقتراض الخارجي قد أثرت على القرار الاقتصادي في الدول النامية على نحو ما سلف فإن لها جانبا آخر للتأثير يتجلى في إخضاع هذه الدول لتوجيهات المنظمات الدولية. فالاقتراض الخارجي أعطى الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية والدولية التي تهيمن عليها كي تتدخل في شئونها وتمس سيادتها وتهدد استقلالها الاقتصادي وفرض ما تراه محققا لمصالحها[١] وإذا كانت المساعدات الثنائية مرتبطة في غالب الأحوال بشروط سياسية واقتصادية متمثلة في ضرورة إنفاق جزء منها داخل الدولة المانحة ذاتها فإن المساعدات المتعددة الأطراف قد تكون هي الأخرى مشروطة من حيث أوجه إنفاقها.

فقد تشترط الجهات المانحة توجيه مساعداتها لمجالات تحل مشاكل قصيرة الأجل، أو إصلاح المناطق الريفية الفقيرة التي يدعو لها البنك الدولي، أو ترتبط بضرورة قبول الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي من خلال ما يضعه من برامج لتحقيق التنمية[٢].

(١) د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، مرجع سابق، ص٤٠٢- ٤٠٣.
(٢) د. إبراهيم يوسف الفار: دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية، مرجع سابق، ص٤١٢.

(ISSN : 2537 - 0758)

فمن المعروف أن الصندوق يهتم أساسا بمشاكل ميزان المدفوعات ذات الأجل القصير ولذلك فهو يرى أن السياسات النقدية والمالية التي يطلب من البلاد النامية تنفيذها، هي شرط مسبق لإحداث التنمية في هذه البلاد كما عمل الصندوق على تنسيق سياسته مع البنك الدولي في مجال شروط إعطاء القروض الاستثمارية على نحو لا يجعل هناك تعارض في الأهداف.

وتتلخص وجهة نظر صندوق النقد الدولي في أن البلاد النامية ذات المشاكل في قروضها[١] الخارجية تحتاج لإصلاحات هيكلية في مسارها الاقتصادي وفي أوضاعها الداخلية.

ومنها على سبيل المثال: إلغاء الرقابة والقيود على الصرف والتجارة الخارجية، عدم المغالاة في التشريعات المالية والاجتماعية المؤثرة على حرية عمل جهاز السوق.

من هنا فإن الدول النامية تتعرض لضغوط شديدة من جانب المنظمات الدولية بما يحد من قدرتها على رسم السياسة الاقتصادية والمالية التي تتناسب مع واقعها السياسي والاجتماعي ومن الحقائق التي لا يمكن تجاهلها أن التضخم لانكماش الذي ساد في السبعينيات في الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق أدى لانخفاض صادرات الدول النامية، وبالتالي تدهور أوضاعها الاقتصادية، فكان لا بد أن لها أن تلجأ للمساعدات الثنائية والمساعدات المتعددة الأطراف والتي لم تكن كافية رغم شروطها الميسرة[٢].

ومع تفاقم مشاكل الاقتراض الخارجي وعجز الدول النامية عن سداد أعباء القروض اضطرت هذه الدول إلى ضغط وارداتها مما أثر على عملية التنمية الاقتصادية، كما لجأت بعض هذه الدول إلى طلب إعادة جدولة ديونها، وهنا برز دور المنظمات الدولية ذلك أن الدول الدائنة لا تقبل جدولة ديونها إلا بعد وصول الدول المدينة إلى اتفاق مع

Lance Taylor Editorial the Revival of the liberal creed the IMF and the world bank in Globalized economy world development vol 25 no 2 February 1997 pp147-148.

(١) راجع في ذلك:

Eduard braw the consultation process of the fund in finance and development IMF and world bank vol 18 no 4 December 1981 pp13 – 16

(٢) د. إبراهيم يوسف الفار: دور التمويل الخارجي، مرجع سابق، ص٤١٣ وما بعدها.

صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدوره بتنسيق سياساته مع البنك الدولي ينتهي هذا الاتفاق بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي يفرض مجموعة من الشروط على الدول النامية تسمى بروشتة الإصلاح الاقتصادي، وقد تراعي هذه الروشتة مصالح الدول النامية إلى حد ما، ولكنها تهدف في المقام الأول إلى خدمة مصالح الدول الدائنة التي تتحكم في قرارات هذه المنظمات وفقا لمنطق عملية التصويت داخل هذه المنظمات(١).

هذه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي لا تختلف كثيرا عن شروط البنك الدولي التي يفرضها على الدول النامية عندما تلجأ لطلب مساعدته للاستفادة من موارده في تمويل بعض المشروعات أو الحصول على القروض الميسرة من وكالة التنمية الدولية، فتقديم هذه المساعدات من البنك الدولي مرهون بقبول الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي. يترتب على ذلك أن تنفيذ التوجيهات التي يطلبها الصندوق من البلاد النامية يعتبر شرطا لازما للحصول على القروض من جانب الجهات الدائنة أو من مجموعة البنك الدولي أو من أسواق الاقتراض الأخرى وهذا ما يترك المجال واسعا لهذه المنظمات في فرض ما تمليه مصالحها على هذه الدول التي لا حول لها ولا قوة في هذه الشأن.

الفرع الثالث

ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي

أدت الزيادة في القروض الخارجية في العديد من الدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول إلى إجمالي الناتج القومي.

نتيجة لذلك فإن دول العالم النامي أصبحت مجبرة على تحويل جزء مهم من ناتجها القومي للدول المقرضة والمنظمات الدولية كي تتمكن من سداد التزاماتها الخارجية (٢).

وقد وصلت هذه النسبة في بعض الدول النامية إلى حد يدعو للقلق، ذلك أنه من المعروف أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي هي أحد المؤشرات المستخدمة في قياس عبء الدين الخارجي وأهم هذه المؤشرات.

---

(١) انظر المادة ٢٢/ ٥/ أ والمادة ١٢ / ٥/ ب بالنسبة لعملية التصويت. وانظر في ذلك:
Goseph gold voting and decisions in IMF an essay on the law practice of the fund IMF Washington D.C.1972.:

(٢)د. محمد محمود الإمام: دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل، مذكرة رقم ١١٥٦، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٠

(ISSN : 2537 - 0758)

- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي.
- نسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.
- نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي
- نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

والحقيقة أن مؤشر قياس عبء المديونية من خلال حجم الناتج القومي الإجمالي أفضل من معدل خدمة الديون وذلك لأنه يربط المديونية بمتغير مهم وهو حجم الناتج القومي باعتباره يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد القومي.

وإذا كانت القروض الخارجية تمثل حقوقا للغير في مواجهة البلد المقترض فإن ارتفاع نسبة هذه القروض إنما يعني ازدياد حقوق الغير في الناتج القومي الإجمالي(١)

وربما يعود هذا الوضع إلى ما يعرف عن الديون من أنها تتكاثر ذاتيا وخاصة الديون من مصادر خاصة، كذلك فإن التدهور في أسعار المواد الأولية وفي صادرات الدول النامية من هذه الموارد والتي تمثل المكون الأساسي في صادراتها لعب دورا بالغ الأهمية في ازدياد حجم الناتج القومي بمعدلات منخفضة وبطيئة(٢).

ونستخلص مما سلف أن قضية الاقتراض الخارجي وما أفرزته من مشاكل بالنسبة للدول النامية المقترضة جعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة لا خلاص منها، فمن اقتراض إلى سداد لأعباء القروض إلى اقتراض جديد لسداد القروض القديمة وهكذا دواليك(٣).

هذا الواقع يفرض وبشكل حتمي أن تبذل الدول المدينة مجتمعة جهدًا مضنيًا لكسر إسار التبعية للدول المتقدمة مع ملاحظة أنه ليس المقصود من كسر التبعية أن تنعزل الدول النامية وتقطع علاقاتها بدول الشمال، ذلك أن هذا المفهوم السلبي ضار من ناحية فضلًا

---

(١) د. رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٢) د. سيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية، مرجع سابق، ص١٢
Nicolas c. hope developments in and prospects for the external debt of the developing countries op cit p 48.

(٣)د. عادل حسين: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مايو ١٩٧٩، ص٧٥. د. فوزي منصور: التنمية المستقلة في العالم الثالث، مقال منشور بجريدة الأهرام، القاهرة، صادر في ١٩٩٨/٥/٢٧، ص٦.

عن أنه غير ممكن من ناحية ثانية خاصة بحكم موقع الدول النامية المعروف في تقسيم العمل الدولي، وإنما المقصود هو التحرك نحو التعامل مع العالم الخارجي بندية وتكافؤ تمنع أو تحيج قدرة القوى الخارجية على استنزاف مواردها وتشكيل بنيتها الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يتفق مع مصالحها، والتحرك في هذا الاتجاه لا يحقق غايته في يوم وليلة أو بإصدار قرار، وإنما هي عملية ممتدة ومخططة وهي عملية هدم القديم وبناء الجديد في نفس اللحظة تبدأ بتعديل النظام الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول وتصفية الانحرافات الموروثة من خلال تنمية شاملة ومستقلة وتعامل مع العالم الخارجي بندية وتكافؤ.

من المفيد الإشارة إلى أن هذه النسبة خفت إلى حد ما في بعض الدول العربية ولكن ذلك لا يرجع إلى السياسات الاقتصادية المرسومة أو حسن استخدام هذه القروض فقط، وإنما يرجع وبالدرجة الأولى لعملية إعادة الجدولة التي تؤخر يوم الحساب وإلى إلغاء بعض القروض كمقابل لبعض المواقف السياسية التي وقفتها هذه الدول بجانب الدول الدائنة (مصر في حرب الخليج)[١]، لذلك فالأفضل عدم الاستناد إلى هذه الانخفاض في النسبة للوصول إلى نتائج إيجابية بخصوص السياسات المتبعة أو الاستخدام الأمثل لحصيلة هذه القروض.

المطلب الثالث

دخول دول العجز المالي في الحلقة المفرغة والحلول الممكنة للمشاكل الاقتصادية

لا تقتصر المشاكل الاقتصادية للقروض الخارجية على تعثر جهود التنمية الاقتصادية وتزايد التبعية الاقتصادية للخارج، وإنما يتعدى ذلك إلى أن تزايد اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يؤدي لدخول الدول النامية المقترضة في الحلقة المفرغة. فمن المعروف أن الدول النامية لجأت للقروض الخارجية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لتخليص شعوبها من حالة الفقر والذل والتخلف التي عانتها خلال مراحل طويلة من حياتها[٢].

---

(١)راجع في ذلك:

-IshacDiwan and Lyn Squire; Private Assets and public Debts, External financial in A peaceful Middle east, Middle East journal, vol. 49, No. 1, Winter 1995, p. 82.

(٢)د. أمينة عز الدين عبد الله: مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية، مرجع سابق، ص٥.

(ISSN : 2537 - 0758)

الفرع الأول

دخول دول العجز المالي في الحلقة المفرغة[١]

وإزاء ضعف المدخرات المحلية لهذه الدول كان لا بد لها أن تلجأ للمدخرات الخارجية لتمويل احتياجاتها التنموية، وبعد أن كان الهدف الأساسي من اللجوء للقروض الخارجية هو معاضدة ومساندة المدخرات المحلية نجد أن حكومات هذه الدول استراحت لهذا الأمر وأصبح اللجوء للقروض بديلًا سهلًا ومريحًا لها عن العمل على تعبئة المدخرات المحلية.

ولكن القروض الخارجية ليست من قبيل الهبة التي لا ترد فهي تحمل أعباء متمثلة في فوائد وأقساط يتوجب سدادها في مواعيد محددة. ومع تزايد اللجوء لهذه القروض زادت مدفوعات خدمة القروض بحيث أصبحت تستهلك جزءًا كبيرًا من عائدها حتى أصبح القول السائد إن القروض من أجل التنمية محل شك كبير[٢]. من ناحية أخرى أدى تزايد خدمة الديون إلى تخصيص جانب لا يستهان به من عائد التنمية الاقتصادية للوفاء بهذه الخدمة، الأمر الذي أصبح معه القول إن التنمية من أجل القروض فيه كثير من الحقيقة بحيث إنه بدلًا من أن تقترض الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية أصبح من اللازم عليها تحقيق التنمية وذلك وفاء لأعباء قروضها الخارجية. وهكذا دخلت الدول النامية المدينة حلقة مفرغة من الصعوبة إيجاد مخرج منها، حيث بدأت بالقروض من أجل التنمية ثم تحولت إلى التنمية من أجل خدمة القروض. تجدر الإشارة إلى تزايد خدمة القروض أدى إلى التعرض للتوقف عن السداد حيث أعلنت كبريات الدول المدينة في خريف ١٩٨٢[٣] عدم قدرتها على سداد أعباء قروضها الخارجية وهذا ما أدى إلى إثارة الرعب في الأوساط الدولية حكومية ومصرفية. هذه الصعوبة في خدمة الدين أدى إلى صعوبة في الحصول على قروض جديدة.

ذلك أن الدول أصبحت تتخوف من مسألة الجدارة الائتمانية للدول النامية ومدى قدرة هذه الدول على خدمة قروضها، وبالتالي انخفضت قيمة القروض المقدمة من

---

(1)Cercle vicious; vicious Cercle.

(٢) د. رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص٧٧-١٧٨.

(٣)هذه الدول هي: المكسيك، البرازيل، فنزويلا.

- IMF, Survey, August, 23, 1993, p. 257.

الحكومات والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف والجهات الخاصة إلى البلاد النامية. وهكذا اكتملت الحلقة المفرغة فلم يعد يعرف هل تقترض الدول من أجل السداد؟ أم السداد من أجل الحصول على قروض جديدة؟ ولم يعد يعرف من أين تبدأ هذه الحالة وإلى أين تنتهي[١]؟

ويمكن إيجاز مفهوم هذه الحلقة المفرغة في المراحل الآتية:

- بلاد نامية تحتاج لقروض خارجية من أجل التنمية.
- تزداد قروض الدول النامية وأعباؤها سواء كانت حكومية أو متعددة الأطراف أم خاصة.
- تعمل الدول النامية على زيادة صادراتها من المواد الأولية وهو ما يؤدي لزيادة العرض العالمي من هذه المواد وهو بدوره يؤدي لانخفاض أسعارها العالمية وتنقص حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية بالشكل الذي يؤدي لعدم القدرة على سداد المديونية السنوية، مما يترتب عليه إعادة جدولة هذه القروض مع تزايد الأعباء نتيجة للفوائد الإضافية الناجمة عن التأخر في السداد، وهو ما يؤدي للاتجاه إلى المزيد من الاقتراض وزيادة أعبائها على الاقتصاد الوطني[٢].

وهكذا أصبحت الدول النامية في حالة من عدم التوازن فبعدما بدأت بالاقتراض من أجل التنمية تحولت عن هذا الطريق فأصبحت عملية التنمية للاقتصادية تتم لسداد القروض، ومن ثم تعود للاقتراض الخارجي حتى انتهى بها المطاف إلى الاقتراض من أجل السداد والسداد من أجل الاقتراض.

ونتيجة لذلك فقدت الدول النامية السيطرة على مقدراتها الاقتصادية حيث أصبحت هذه المقدرات تدار بطريقة آلية ودون أن يكون لإرادة الدول المدينة دخل في هذه الإرادة.

فالمشكلة الأساسية في الحلقة المفرغة تتمثل في التبادل غير المتكافئ بين دول العالم الثالث والبلدان المتقدمة. والقضاء على هذه الحلقة يتم بمبادلة المواد الأولية بالتكنولوجيا وهذا يتطلب موقفًا سياسيًا شاملًا يؤدي فيه إدراك المخاطر الناتجة عن هذه الحلقة إلى ردة فعل إيجابية وفعالة في مواجهة التكنولوجيا، تتميز بالرغبة في إنتاج التقنية

(١) د. علي لطفي: المالية العامة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٥، ص١٩٩.

(٢) مقال للدكتور محمد سالم الصبان منشور في جريدة الشرق الأوسط اليومية، باريس، العدد ١٤، تاريخ ١٩٨٥/١٠/٢١.

(ISSN : 2537 - 0758)

بالمجهودات الذاتية للمجتمع، أما ردة الفعل السلبية فهي تجر البلدان النامية إلى مزيد من الفقدان التدريجي للسيطرة على التطور الاقتصادي والاجتماعي الداخلي حيث يصبح التخلف ظاهرة بيئية متزايدة يفقد معها المجتمع قدرته على التكيف الطبيعي مع المتغيرات الأساسية البيئية.

نخلص مما تقدم أنه بالرغم من عظم المشاكل الاقتصادية المترتبة على الاقتراض الخارجي فإن ذلك لا يستلزم بالضرورة القول إن القروض الخارجية شر محض لا يجوز اللجوء إليه على ما ذهب إليه أنصار الفكر الاقتصادي المعارض لمسألة الاقتراض الخارجي.

فالقروض الخارجية ليست في ذاتها خيرًا محضًا ولا شرًا محضًا وإنما يتوقف ذلك على الاعتبارات التي تلابس تقديمها وتنفيذها، وليس لأحد أن ينصح وهو مخلص لدولة أن تبيع استقلالها وحريتها في مقابل الحصول على القروض الخارجية، كذلك ليس من الإخلاص لبلد فقير نصحها أن تتخذ موقفًا معاديًا من حيث المبدأ للقروض الخارجية لمجرد أنها ذات طابع أجنبي، وإنما المطلوب أن تسلك الدولة السبيل الذي يحفظ لها أكبر قدر من القروض الخارجية دون تضحية منها بأقل قدر من استقلالها(١).

الفرع الثاني

وسائل علاج المشاكل الاقتصادية المترتبة على الديون الخارجية

لقد حظيت مشكلة الديون الخارجية باهتمام عالمي واسع النطاق، كما تم طرح العديد من المبادرات من قبل كل من الدول الدائنة والمدينة، عقد العديد من الاجتماعات بين الاطراف المعتبة بالأمر، وبالرغم من وضع تلك الحلول والاقتراحات والجهود الدولية في المجل التخفيف من العبئ الحالي للديون الخارجية الاسلامية لكن هذه المشكلة لزالت قائمة فعلي سبيل المثال قيام بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية أو بريطانيا

(١)يقول سنجر: إن رءوس الأموال الأجنبية لم تسهم في تضييع البلاد المختلفة بقدر ما أسهمت في تزويد البلاد المتقدمة بالمواد الأولية، مما ترتب على ذلك استبقائها بلاد منتجة للمادة الأولية لصالح اطراد التصنيع بالبلاد الصناعية المتقدمة وتحييد تقسيم العمل الدولي لصالح البلاد المتقدمة على حساب البلاد المتخلفة.

وبالطبع هذا القول يجسد علاقة التبعية التي تربط الدول المتخلفة بالبلاد المتقدمة مما يجعلها رهينة مصالحها ورغباتها التي لا تنتهي.

وفرنسا بإلغاء جزء من ديونها الخارجية لإحدى الدول النامية منها مصر أثناء أزمة الخليج الثانية ١٤١١هـ فمازال حجم ديونها الخارجية مرتفعا بالمقارنة بقية الدول النامية الأخرى.

ونظرا لضخامة حجم الديون الخارجية للدول النامية وآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قامت الدول بمجهودات ووضع اقتراحات لمواجهة هذه المشكلة والحد من آثارها ومن أهم الاقتراحات الاقتصادية مايلي :

١- إعادة جدولة الديون: تعد اعادة الجدولة بمثانة حل مؤقت قصير الاجل الا أن هذه العملية لا تتم بسهولة وإنما يسبقها مفاوضات معينة مع الجهات الدائنة وقد يشترط الدائنون على الدولة شروطا معنية تستلزم احداث تعديلات في السياسات الاقتصادية الداخلية وتقسم الديون الخارجية من حيث قابليتها للجدولة إلى ثلاثة انواع:

أ- ديون لاتقبل الجدولة: هي الديون المستحقة لمنضمات دولية أو إقليمية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير او الصندوق النقد الدولي وغيرها. وبالنسبة لهذا النوع يجب فيه للدول المدينة الوفاء بها في مواعيد الاستخقاق بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية.

ب-الديون التجارية: هي الديون المستحقة للمصارف التجارية الخارجية وتم اعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المدينة وتتم عمليات الجدولة في نادي لندن.

ت-الديون الرسمية الحكومية: تتمثل في الديون المستحقة لحكومات أو مضمونة من حكومات وتتم اعادة جدولة هذا النوع عن طريق نادي باريس

٢- إلغاء جزء من الديون الخارجية: هذا الاجراء قد يساهم في التخفيف الي حد ما من الالتزامات المالية الملقاة على عاتق الدول الإسلامية المدينة، ويمكن أن تسهم الدول الكبرى الدائنة في مثل هذا الأمر، فهناك أيضا بعض الدول الإسلامية قامت بالغاء بعض الديون الخارجية المستحقة لها على بعض الدول الإسلامية الأشد فقرا.

٣- استخدام سياسة تشجيع الصادرات وإحلال الواردات: تهدف سياسة إحلال الواردات إلى حماية الصناعة المحلية في حين تهدف سياسة تشجيع الصادرات تحقيق النمو الصناعي عن طريق زيادة الإنتاجية لعناصر الإنتاج في قطاع التصدير ،حيث تحسن هذه السياسة من توزيع نسبة العمل إلى رأس مال في الدول الاسلامية فيزيد الطلب على الايدي العاملة بسرعة أكبر منها بالنسبة لإحلال الواردات.

٤- العمل على تشجيع الاستثمار في الدول النامية.

(ISSN : 2537 - 0758)

٥- ضرورة العمل على ترشيد الانفاق الاستهلاكي.

٦- اتجاه الدول النامية نحو التكامل الاقتصادي: ترتيب عن قيام التكامل الاقتصادي بين الدول النامية تقوية جهود هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية المواردها من خلال استثمارها واستغلالها اقتصاديا يعود بالنفع على سكان هذه الدول.

المبحث الثالث

المشاكل المالية للقروض الخارجية (النقل العكسي للموارد)[١]

من الضروري أن نعي الوضع المأساوي الذي تعيش فيه الدول النامية من جراء تفاقم مشاكل قروضها الخارجية التي تتخبط فيها منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث أصبحت مشاكل هذه القروض تمثل عبئًا ثقيلًا وغدت ظاهرة مزمنة برزت بحدة في السنوات الأخيرة، لأن هذا التضخم في القروض الخارجية حمل الدول النامية أعباء لا تطاق، فإلى جانب أعباء هذه القروض من فوائد وأقساط فقد ترتب على الاستثمارات الخاصة في الدول النامية الكثير من الأعباء والتي تتمثل في:

- تحويل أرباح هذه الاستثمارات للخارج.
- تحويل الفائدة على رأس المال وكذلك نفقات استعادته.
- تحويل جانب من مرتبات العاملين الأجانب في الدول المضيفة إلى دولهم.
- تحويل مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا التي قد تصاحب الاستثمارات الأجنبية[٢].

كما أن الزيادة الفلكية في حجم هذه القروض ترتب عليها ارتفاع في مدفوعات خدمتها بحيث أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من صادرات الدول النامية وصلت في بعض الدول إلى ٣٥% وفي عهد كبير منها زاد عن ١٠٠%[٣].

وقد ترتب على ذلك تنامي عبء القروض بمعدلات أسرع من معدل نمو حجم القروض الجديدة مما يعني أن هناك تناقصًا سريعًا حدث في النقل الصافي للموارد

---

(١)من الجدير بالذكر أن مسألة النقل العكسي للموارد ليست جديدة وإنما تعود للفترة الكولونبالية حيث كانت هناك عملية نقل عكسي للموارد من المستعمرات إلى العواصم الاستعمارية، حيث كان تصدير دخول وعوائد وفوائد رءوس الأموال المستثمرة في هذه المستعمرات يزيد عما يفد إلى هذه البلاد من موارد أجنبية وهو الأمر الذي حرم تلك البلاد من مواردها الذاتية للتراكم والنمو.

(٢)د. أمينة عز الدين عبد الله: مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣)د. رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٨٠.

المقترضة le transfer net لأن أعباء القروض القديمة أصبحت تلتهم معظم القروض الجديدة وشيئًا فشيئًا أخذ النقل في التناقص إلى أن أصبح سلبيًا Negative، أي أن الدول النامية المدينة أصبحت تدفع أكثر مما تحصل عليه من قروض جديدة، وهذا ما اصطلح على تسميته بالنقل العكسي للموارد Transfert inverse Des Resources[١]. وسوف نتولى مناقشة مسألة النقل العكسي للموارد من خلال مفهوم النقل العكسي للموارد وحجم النقل والحلول الممكنة لعلاج هذه الظاهرة وذلك في مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم النقل العكسي للموارد وحجم هذا النقل.

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لعلاج ظاهرة النقل العكسي للموارد.

المطلب الأول

مفهوم النقل العكسي للموارد وحجم هذا النقل

يقصد بالنقل العكسي للموارد الفارق بين ما تحصل عليه دولة معينة نتيجة قروض واستثمارات أجنبية لديها في فترة معينة من الزمن، وهي تقدر في الغالب بسنة، وبين ما تقوم بسداده خدمة لديونها الناجمة عن الاقتراض الخارجي والتحويلات المتمثلة في أرباح المشروعات الأجنبية ودخول العاملين بها وهذا كله خلال نفس الفترة الزمنية[٢].وقد أعلن البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تقرير له حول ديون العالم الثالث نشر في فبراير/ شباط ١٩٨٧ أن الدول النامية حولت في عام ١٩٨٦ إلى حسابات الدول الغنية ٢٩ مليار دولار لخدمة ديونها وهو رقم يفوق أصل الديون التي تلقتها هذه الدول من الدول الدائنة.

ويوضح ذلك بجلاء تخلف الهدف من منح القروض، فالهدف المعلن لها أنها إضافة لتمويل الدول المدينة لمساعدتها في عملية التنمية. لكن هذا الهدف تحول إلى تدعيم من الدول الفقيرة للدول الغنية طالما تدفع لها أكثر بكثير مما تحصل عليه منها[٣].

---

(١)د. رمزي زكي: مرجع سبق ذكره، ص٣١٣-٣١٤.

(٢)يضيف البعض لذلك الأموال المهربة على أساس أنها أموال وطنية حرم منها الاقتصاد الوطني وذهبت إلى خارج الدول المدينة رغم حاجتها لها. راجع في ذلك الدكتورة أمينة عز الدين عبد الله: التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج، مصر المعاصرة، العددان ٤١٣-٤١٤، ١٩٨٨، ص٣٥.

(٣)د. جعفر عبد السلام علي: شرعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

(ISSN : 2537 - 0758)

والحقيقة فإنه مع قدوم عام ١٩٨٤ أصبح الانتقال الصافي للموارد سلبيًا بالنسبة للدول النامية في مجموعها حيث بلغ هذا التحويل السلبي ١٣.٧ بليون دولار ارتفع إلى ٤٥ بليون دولار في ١٩٨٨ و ٥١ بليون دولار في ١٩٨٩ و ٤٢ بليون دولار في ١٩٩١.

وهذا ما يدفعنا إلى السعي وراء الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة وذلك للوقوف على تلك الأسباب التي أدت إلى تحول التدفق الصافي للموارد المقترضة– والذي ظل موجبًا لفترة طويلة من الزمن– إلى السالب، والبحث عن حجم هذا النقل وذلك كسبيل نسلكه للوصول لحلول ممكنة ومفيدة في هذا الشأن.

ولذلك فإننا سوف نتولى شرح هذه المسألة في فرعين مستقلين وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: أسباب ظاهرة النقل العكسي للموارد.

الفرع الثاني: حجم النقل العكسي للموارد.

الفرع الأول

أسباب ظاهرة النقل العكسي للموارد(١)

تعد أزمة النقل العكسي للموارد سمة ملازمة لعصر الثمانينات من القرن الماضي، فقد تزايد حجم الديون الخارجية على الدول النامية وتزايدت معها مدفوعات خدمة هذه الديون حيث أصبحت هذه الدول تدفع أكثر مما تحصل عليه، ومن أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة:

---

(١) راجع في أسباب ظاهرة النقل العكسي للموارد كلًا من:

د. رمزي زكي: فكر الأزمة دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧، ص١٦٤.

- W. A. Manser; The financial role of multinational enter prise, London, Cassel and Co. Ltd 1973, p. 16.

د. سهير معتوق: التحويل العكسي للموارد في إطار أزمة مديونية العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص٢٧ وما بعدها.

- Claude Albaqli;Economic du development typologie des enjeux, 1993, pp. 269-270.

أولًا: انخفاض حجم التدفقات المالية المناسبة للبلاد النامية(١).

أعقب أزمة الديون المصرفية في المكسيك عام ١٩٨٣- والتي تضررت منها الدول غير البترولية من خلال ارتفاع أسعار وارداتها البترولية، كذلك كبريات الدول المدينة مثل البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا- حدوث هبوط سريع في سرعة نمو القروض المصرفية في الأعوام التالية وخاصة بعد أن بدأت البنوك في وضع مجموعة من قواعد الاحتراس والضمانات التي تمكنها من قياس الجدارة الائتمانية للدول الطالبة للقروض وهي قواعد تحرم كثيرًا من الدول النامية من فرصة الحصول على قروض خارجية جديدة.

ولا يمكن توقع حدوث تغيير في التزامات الدول الصناعية أخذًا في الاعتبار السياسات المالية والقيود المتعلقة بالميزانية(٢).

هذا فضلًا عن أن التضخم الذي ساد هذه الدول وارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار صادرات الدول النامية أدى لاستنفاذ جانب كبير من القيمة الحقيقية لمساعدات التنمية الرسمية.

كما أن الدول المتقدمة أصرت على عدم تعديل سياساتها التجارية ولم تبد أي رغبة في الحد من القيود التي أحدثت أضرارًا بالغةً بصادرات الدول النامية.

في ظل هذا الانخفاض في حجم المعونات الرسمية الميسرة للدول النامية ضعفت إمكانية هذه الدول على اتباع سياسات فعالة للتكييف للحد من التقلبات التي عانت منها الدول النامية أكثر مما عانت منها الدول المتقدمة.

وقد أوضح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة في دراسة له عن الحالة الاقتصادية في العالم عرضها على الدورة العادية الثانية للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ أن التكييف الاقتصادي هو مجموعة من التغييرات اللازمة كي يبقى الاقتصاد على

---

(١) أشارت إحصائيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD أن المعدل السنوي الحقيقي لنمو مساعدات التنمية الرسمية كان في النصف الأول من المبيعات أكثر من ٨% إلا أنه لم يقعد ٦،٨% في النصف الثاني من المبيعات.

- HanBook of international Trade and development statics, Op. Cit. p.244.
- External Debt of Developing countries, Op, Cit. P.27, Table. C.

(٢) على سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية عملت جاهدة على تخفيض العجز المالي الهائل في ميزانيتها عن طريق تخفيض كافة أوجه الإنفاق العام بما فيها المساعدات الخارجية.

(ISSN : 2537 - 0758)

طريق النمو الاقتصادي والتنمية المستمرين، وأكد المجلس على ضرورة الفهم العميق لمسألة التكيف، ورأى المجلس أن المهم هو الاعتراف بأن الدول تتهافت على طلب مشورة المنظمات الدولة حول رسم السياسات العامة، غير القيود الهيكلية التي تحد من المرونة الاقتصادية كثيرًا ما لا تنال تقديرًا كافيًا، كما أن هذه نماذج المشورة قد لا تنال ثقة العناصر الهامة في البلد القائم بالتكييف(١). ومن الجدير بالذكر أن الانخفاض الذي حدث في تدفق مصادر المعونة الإنمائية شمل مختلف مصادر تقديم هذه المعونات من لجنة مساعدات التنمية إلى منظمة الدول المصدرة للبترول إلى المؤسسات الدولة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي. إذًا فالجهات الدائنة تسببت في خلق مشكلة القروض من جهة وذلك إبان فترة اليسر الافتراضي في السبعينيات بحيث أغرقت البلاد النامية بهذه القروض، ثم عملت على تفاقم المشكلة من جهة أخرى عندما أحجمت عن طريق تقديم القروض الجديدة للدول النامية في وقتٍ كانت فيه هذه الدول في أمس الحاجة لهذه القروض(٢).

نستنتج مما سبق أن الانخفاض الذي حدث في التدفقات المقدمة للدول النامية سبب لها الكثير من الأشكال، مما اضطرها للجوء للقروض التجارية التي أثقلت أعباء هذه القروض وأوصلتها لمستويات عجزت معها هذه البلاد عن سداد قروضها القديمة من جهة وعدم حصولها على قروض جديدة من جهة أخرى.

ثانيًا: زيادة أعباء خدمة الدين.

يقصد بأعباء خدمة الدين مجموع الفوائد والأقساط المستحقة على الدولة المقترضة سنويًا لسداد ديونها في مواجهة دائنيها

أما الأسباب التي أدت إلى تزايد عبئ الدين الخارجي فهي(٣):

- ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية(٤).

---

(١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي: دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، هيئة الأمم المتحدة، ١٩٨٩، ص١٤٥.

(٢) راجع في ذلك:

- HassanaliMerhan, ExtternalDcht Management Op. Cit, P.58.

(٣)هذه الأسباب تؤثر إما في متوسط أسعار الفائدة على القروض وبالتالي في مدفوعات الفائدة أو تؤثر في أقساط الدين، وفي إجمالها تؤدي للتأثير على إجمالي خدمة الدين.

(٤)راجع في ذلك:

- ارتفاع نسبة الديون المبرمة بأسعار فائدة معومة.
- الاستخدام المتزايد للقروض المسماة بالدولار.
- ارتفاع نسبة القروض التجارية في إجمالي القروض.
- زيادة الوزن النسبي للقروض القصيرة الأجل في هيكل الدين.
- قصر أجل استحقاق الدين وتعقد شروط الاقتراض الخارجي بصفة عامة.

إن ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي للدول النامية تلتهم بشكل فعلي النسبة العظمى من القروض الثنائية والقروض المتعددة الأطراف مما يضعف بالتالي من عملية النقل الحقيق للموارد إلى البلاد النامية وبالتالي يضعف من فاعلية هذه الموارد في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان(١).

ثالثًا: هروب رأس المال من الدول النامية(٢).

يعد هروب رأس المال على نطاق واسع من العوامل المهمة التي ساهمت في زيادة حدة أزمة مديونية العالم الثالث في الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن، ذلك أن البلاد

- Nicolas C. Hope; Development in and prospects for the External Debt of the developing, OP. Cot, P.18.

وقد قدرت دراسات صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٤ أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية بمقدار ١% أدى لزيادة تكاليف خدمة القروض الخارجية بمقدار ٤ بليون دولار سنويًا، مما يوضح مدى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على زيادة مشاكل الاقتراض الخارجي.

- International Monetary Fund; The fund The world Economic 1984, Problems, Policies ad peospects, 1984, P.8.

(١)– د. روزي زكي: أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك تعريف موحد لمفهوم هروب رأس المال، إذ يستخدم الشراح مفاهيم مختلفة لهذا الأمر، فيراها البعض أنها كل تدفق مالي من الدول النامية للخارج وذلك لأن هذه الدول عمومًا فقيرة في مواردها المالية وينبغي أن تكون مقترضة خالصة. أما البعض الآخر فيرى أن المال يمد هاربًا إذا ما تم تصديره من خلف الأسوار، أي مالا يسجل في الإحصاءات، بمعنى أن كل خروج لرءوس الأموال بطريقة غير مشروعة يعد هروبًا أيًا كان سب هذا الهروب. هذا وقد بلغ حجم رأس المال الهارب ١٦– ١٧ بليون دولار في الأرجنتين و٤٠ بليون دولار في المكسيك و٢٧ بليون دولار في فنزويلا، وفي الأرجنتين وفنزويلا بلغ حجم رأس المال الهارب في أواخر الثمانينات حوالي نصف قيمة المدخرات.

- هروب رأس المال من البلدان النامية: مارس ١٩٨٧، مجلة التمويل والتنمية، ص٣.

(ISSN : 2537 - 0758)

النامية والتي بدأت تواجه مشاكل في ديونها الخارجية تواجه أيضًا نزوح رءوس أموالها للخارج مما يزيد من حدة مشاكل موازين المدفوعات لأن هذه الأموال المهربة غالبًا ما تشكل نسبة هامة من الدين الخارجي، بمعنى أنه كان يمكنها سداد جزء هام من ديون البلاد التي نزحت منها(١). والحقيقة أنه توجد عدة أسباب لهروب رأس المال من الدول النامية(٢).

- معدلات صرف مقومة بأكثر من حقيقتها لأن ذلك يجعل الأصول الأجنبية تبدو رخيصة كما تولد المخاوف عند قرب حدوث تخفيض مفاجئ وعنيف في سعر الصرف مما تولد المخاوف عند قرب حدوث تخفيض مفاجئ وعنيف في سعر الصرف مما يدفع الأفراد لتحويل نقودهم لعملات أجنبية(٣).
- العوائد المتوقعة من الاحتفاظ بالمال في الخارج أعلى منها في الداخل ومن ثم فإن وجود معدلات مرتفعة للتضخم ووضع حدود على العائد على الادخار الوطني وفرض ضرائب مرتفعة على دخول رءوس الأموال تدفع لهروب رأس المال للخارج، وبالذات إذا ارتبطت هذه الضرائب بتضخم مرتفع والذي يجعل العائد على رءوس الأموال صفرًا أو سالبًا من الناحية الحقيقية(٤).

---

(١)راجع في ذلك:

- Giancarlo perassi: "Capital flight and foreign debt accumulation" the European Journal of development Research Vol I. No. 2, December/ 1989, P. 23.

(٢) يذهب البعض إلى أن مشكلة ديون البلاد المتخلفة يمكن أن تقل حدتها إذا ما تم عمل مقاصة بين القروض الخارجية والأموال المهربة الخارج، ولكن في الواقع لا يمكن تحقيق ذلك إذ لا يمكن تسديد الدين الخارجي في مقابل رءوس الأموال المهربة للخارج لأن الدائنين والمدنيين لا يتطابقون، ذلك أن الجزء الأساسي من القروض الأجنبية قد منح بصفة عامة للدولة أو المشروعات العامة، في حين أن رءوس الأموال المهربة عادة ما تنتمي للملكية الخاصة، وهكذا يحدث أن يدرج بلد معين في عداد الدائنين وبصفة مدين عام، نظرًا لقروضه الضخمة في حين أنه في نفس الوقت يلاحظ وجود حقوق هائلة لهذا البلد على الخارج ترجع إلى الاستثمارات الخاصة لهذه البلد والموجودة في الخارج.

(٣)راجع في ذلك:

- Ana Maria Martirenu Mantel; External Debt, Saving, and Growth in latin America OP. Cit, P.172.

(٤)يرى البنك الدولي أن هروب رأس المال يعد نتيجة للسياسات الحكومية للبلاد المدينة والتي تثبط الاستثمار المحلي وتشجع حيازة الأصول المتخذة صورة عملات أجنبية.

- البنك الدولي: تقريره عن التنمية في العالم ١٩٨٥، ص ٨١.

- الرغبة في المحافظة على الثروة وحمايتها في ظل عدم الاستقرار السياسي خوفًا من المصادرة أو نزع الملكية.
- غياب الثقة في الإدارة الاقتصادية القومية والاعتقاد أن الحكومات الأجنبية يمكنها المحافظة على قيمة قروضهم الوطنية ومنحهم إطارا أكثر ملاءمة بالنسبة للعائد على الأصول المالية.

تلك هي الأسباب الكامنة وراء هروب رأس المال مع الإشارة إلى أن هذه الظاهرة لا ترجع فقط لعوامل اقتصادية وإنما تعود لتفشي الرشوة والفساد الإداري وضعف أجهزة الدولة واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة(١).

الفرع الثاني

حجم النقل العكسي للموارد

ظل الفارق بين القروض والاستثمارات الأجنبية وبين خدمة هذه الأعباء وتلك إيجابيا لصالح الدول النامية فترة طويلة امتدت حتى الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أنه ومع بداية عقد الثمانينيات تحول الوضع إلى النقيض حيث إن الدول المدينة أصبحت تصدر موارد مالية أكثر مما تحصل عليه من الأسواق الخارجية. ومما لا شك فيه أن هذا الحجم الذي يمثله النقل العكسي للموارد يوضح أهمية وخطورة عبء الديون الخارجية الواقعة على عاتق الدول النامية(٢)، حيث أدى هذا الوضع المأساوي إلى أن أصبحت دول الجنوب الفقيرة هي التي تمول دول الشمال الغنية، وبذلك باتت الدول النامية مصدرًا صافيًا لرأس المال مع أن البعض يرى أن الدول النامية لم تصل بعد لمرتبة الدول المصدرة لرأس المال لأنه في حالة تصدير رأس المال فإن الدول المصدرة تحصل على عائد من هذه الأموال، بينما في حالة الدول النامية فإنها لا تحصل على عائد منه الأمر الذي ينتفي معه وصف

(١) د. رمزي زكي: فكر الأزمة، مرجع سابق، ص١٨٦.
د. سهير معتوق: التمويل العكسي للموارد، مرجع سابق، ص٤٦.
Claude al bagli;economie du développement OPcit p2 70
(٢)د. رياض صالح أبو العطا: ديوان العالم الثالث، مرجع سابق، ص١٨٤.

(ISSN : 2537 - 0758)

هذه الدول بأنها مصدرة لرأس المال[١]. ويترتب على ذلك أن الهدف من القروض الخارجية للدول النامية غير موجود والمتمثل في مساعدتها على تحقق تنميتها الاقتصادية، بل أن هذا الهدف قد تحول ليكون دعمًا من الفقراء للأغنياء وهذا يعني أن شعوب الدول النامية يجب أن تعمل على سداد خدمات دين باهظة بدون مقابل أو بمقابل غير عادل من أجل المزيد من التقدم والرخاء لشعوب الدول الدائنة وكأنه كتب على أبناء الدول المدينة بذل الجهد والعرق وكتب لأبناء الدول الدائنة جني ثمار هذا الجهد.

المطلب الثاني

الحلول الممكنة لعلاج ظاهرة النقل العكسي للموارد

إن مشكلة النقل العكسي للموارد وما ترتب عليها من مشاكل تتمثل في تحويل الهدف من الاقتراض الخارجي من مساعد لعملية التنمية الاقتصادية وحافز عليها إلى مثبط لهذه العملية، بحيث أصبحت مدفوعات خدمة الدين التي تدفعها الدول النامية للخارج أكبر من المبالغ التي تتلقاها من الخارج مما ترتب عليه تفاقم مشكلة الاقتراض الخارجي والمديونية الخارجية للدول النامية بصفة عامة وهذا يستلزم إيجاد حل لهذه المشكلة ومن أهم هذه الحلول:

أولًا: ضمان عدم نضوب التيارات المالية الجديدة[٢]:

---

(١)من الجدير بالذكر أن ما يدل على خطورة هروب رأس المال أنها وصلت إلى أكثر من ثلثي حجم مديونية بعض الدول النامية (الأرجنتين ٧٥.٣%، الفلبين ٦٥.٢%، فنزويلا ٥٩.٢%، إندونيسيا ٤٥%، مصر ٣٤.٢%، الأردن ٣٣.٣%).

- Helmut Reisen: le problέme De Transfert De L' Amérique Latin, NED, No. 4788, 1985, p. 105

(٢)راجع في ذلك:

- T. Sachs; international issucs in international borrowing Princeton studies in international finance, No. 54, 1984.
- J. Eaton and Gersovite; Debt with potential repudiation theoretical and empirical analysis, Review of Economic studies, Vol. XI, VIII, pp. 289, 1981.

تحتاج البلاد المدينة في ظل الوضع المتردي للنقل العكسي للموارد إلى تمويل إضافي وذلك لإغلاق الفجوة القائمة بين المتدفق من القروض إلى هذه الدول والمتدفق من القروض للخارج وهذا العبء يجب أن يتقاسمه الدائنون الرسميون والبنوك التجارية، ومن ثم ينبغي على حكومات البلاد المتقدمة التوسع في منح القروض الميسرة والمعونات والتي ترتب على انخفاضها في عقد الثمانينات نشوء ظاهرة النقل العكسي للموارد.هذا الأمر يفرض على البلاد المتقدمة أن تدرك ضرورة إيجاد حل سريع لمشكلة النقل العكسي للموارد، ليس فقط لمصلحة البلاد المدينة وإنما من أجل رخاء وأمن البلاد المتقدمة أيضًا. وذلك أن استمرار هذا الوضع يؤدي إلى مشاكل جسيمة بالنسبة للدول النامية تتمثل في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وهذا بدوره يؤدي إلى ضغط واردات هذه الدول الأمر الذي يؤدي لهبوط صادرات الدول المتقدمة إلى هذه الدول، مع العلم أن الدول النامية تمتص حوالي ربع صادرات الدول أعضاء OECD وما يقرب من ٤٠% من الصادرات الأمريكية في الوقت الذي تتجه فيه ١٧% من الصادرات الأمريكية لدول أمريكا اللاتينية وحدها[١]. إن ضعف طلب البلاد النامية على واردات البلاد الصناعية يهدد بإضعاف فرص الانتعاش في هذه الأخيرة مما يتطلب الإسراع في إيجاد حل لمشكلة ضعف تدفق التيارات المالية للبلاد النامية.

ثانياً: تخفيض نفقات خدمة الدين الخارجي.

ذلك أن عبء الدين قد ارتفع إلى مستوى خطير، بحيث أصبح يلتهم الجزء الأكبر من النفقات التي تأتي إلى هذه البلاد، حتى أصبح هذا التدفق سالباً في الآونة الأخيرة.

ويتم تخفض نفقة الدين من خلال خفض سعر الفائدة، وهذا التخفيض في سعر الفائدة يأتي من خلال:

١- تخفيض اسعار الفائدة السوقية التي وصلت إلى مستويات فلكية.

٢- تخفيض أسعار الفائدة الحالية التي يطلبها الدائنون، ولاسيما الدائنون التجاريون، وذلك لإرتفاع نسبة الفائدة على هذا النوع من الديون.

ثالثاً: تحسين شروط الإقتراض الخارجي:

وذلك من خلال تحسين شروط إعادة جدولة القروض السابقة.

---

(١)د. سهير معتوق: التحويل العكسي للموارد، مرجع سابق، ص٥٠.

(ISSN : 2537 - 0758)

رابعاً: اتباع السياسات المناسبة لتثبيط هروب رأس المال:

نظراً لخطورة ظاهرة هروب رأس المال، فغنه يجب مواجهتها بسرعة وبكافة الوسائل الممكنة، لمنع تفاقم المشكلة.

والجدير بالذكر أن تحسن المناخ الاقتصادي يعد سبباً لعودة الأموال المهربة، ويمكن تحسين المناخ الاقتصادي من خلال الخطوات التالية:

١- تحسين سعر صرف العملة الوطنية.

٢- محاربة التضخم، ورفع سعر الفائدة، بحيث يصبح موجباً.

٣- تحسين سعر الصرف.

٤- فرض الضوابط التي تبعث إلى الأمان والاطمئنان وتزيل كافة العوائق التي تقف في طريق قدومها.

الخاتمة

أولاً النتائج:-

توصل الباحث من خلال بحثه إلى العديد من النتائج أهمها:

١- إن مشكلة الديون الخارجية ليست قاصرة على الدول العربية بل هي مشكلة عالمية ولاسيما الدول النامية، وازدادت حدتها وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، فقد بلغت حدا خطيرا في كثير من الدول الاسلامية بحيث اصبحت عاجزة عن تسديد ديونها ونتيجة ذلك تراكيب عليها وتطوت المشكل كبير ومن ثم فان تفاقمها دفع هذه الدول إلى اللجوء يتطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، الأمر الذي جعلها تحت ضغط الدول الدائنة وتدخل المنظمات الدولية في شوؤنها الداخلية وسيادتها.

٢- أن الديون الخارجية مشكلة أصحبت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية لهذه الدول بل أصحبت أزمة تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر سوف تستمر ما لم يتم تداركها من قبل جميع الاطراف الدائنة والدينة على حد سواء.

٣- استخدام الدين العام لتمويل عجز الموازنة، يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وهو ما يمثل نفقات إضافية فى الموازنة العامة للدولة، كما أنه مع سوء إدارة الدين العام

يزداد عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق العام بمعدل نموّ أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، فيستمر بذلك الدين العام في الزيادة من خلال حلقة خبيثة مفرغة لا تبقي ولا تذر لأي تنمية مستهدفة، كما أن تخصيص نحو ثلث المصروفات ونحو نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

٤- الدين العام الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلة في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلى في هذا الميزان، وفي المقابل فإن أعباء خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهو ما يزيد من أزمة سعر صرف الدولار، ويحمل الموازنة بمخاطر ارتفاعه.

٥- يمثل الاقتراض صورة لفقدان العدالة بين الأجيال من المواطنين، بظلمه للأجيال اللاحقة خاصة في ظل اقتراض الحكومة الذي يغلب عليه سد عجز الموازنة وليس إقامة مشروعات استثمارية يمتد نفعها للأجيال القادمة من المواطنين، كما أن الاقتراض بسعر فائدة مرتفع نتيجة لتصنيف مصر الائتماني المنخفض، وكذلك ارتفاع سعر الدولار وما ينتج عنه من مخاطر سعر الصرف، يمتد أثره السلبي ليس للأجيال الحالية فقط بل للاحقة أيضاً.

٦- الاقتراض لاسيما الخارجي بتحوله إلى غاية للحكومة يمثل صورة من صورة استعباد المواطن في الداخل واستعباد الوطن كله بما فيه من إنسان وثروات وسيادة لحساب التبعية للخارج. كما يفتح الباب على مصراعيه لجدولة الديون بفائدة مغالي فيها، والوقوع في دوامة الإفلاس.

ثانياً: التوصيات:

تأكيدًا على ضرورة النظر لمشكلة الديون الخارجية على أنها تمس النظام الاقتصادي العالمي بأسره فإن الباحث يضع مجموعة من التوجيهات والتوصيات التي يأمل من صانعي القرار السياسي والاقتصادي في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص أخذها بعين الاعتبار من أجل وضع المشكلة في إطارها الصحيح بهدف دفع المسيرة التنموية في البلاد النامية والوصول لاقتصاديات متقدمة تعتمد على نفسها في تنميتها الاقتصادية المنشودة.

أولًا: على صعيد الدول النامية

(ISSN : 2537 - 0758)

١- التأكيد على أن القروض الخارجية كأسلوب من أساليب هو أسلوب مكمل للموارد المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية وليس بديلًا عنها كما كان عليه الأمر في العقود الماضية، حيث ركنت حكومات الدول النامية لهذا الأسلوب التمويلي مما أدى لتقاعس حكومات هذه الدول في تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وتحويله إلى فائض فعلي.

٢- النظر لقضية الاقتراض الخارجي على أنها قضية قومية في المقام الأول بحيث تهم شعوب وحكومات الدول النامية قاطبة، وكي يتحقق ذلك لا بد وأن تتبنى هذا الأمر قيادات سياسية وحزبية ورموز دينية حتى تكون قدوة ومثلًا للآخرين ويغدو الأمر كله مفخرة لا مهانة.

٣- عدم المبالغة في الاهتمام بإعادة جدولة القروض الخارجية لأن الجدولة ليست بالحل الناجح للمشكلة وإنما هي تأجيل ليوم الحساب، بل وتؤدي لتفاقم المشكلة من جهة وإعطاء المنظمات الدولية والدول الدائنة حرية التدخل في شئون الدول المدينة لإدارة شئون هذه الدول في سبيل الحصول على مستحقاتها مما يعرض الدول النامية لأبلغ الهنات. هذا فضلًا عن أن الوفود التي تذهب للتفاوض تفتقر إلى قاعدة جديدة للبيانات مما يجعلها في وضع ضعيف أمام لجان الدول الدائنة وهو ما يؤخر إتمام المفاوضات من جهة ويرتب آثار مالية تضر بمصالح البلاد النامية.

٤- مراجعة مبدأ التصويت في المنظمات المالية الدولية ووضع نظام أكثر عدالة بحيث يكون للدول المدينة وضع نسبي فعال ومؤثر في قرارات هذه المنظمات للحد من هيمنة الدول الكبرى على قرارات هذه المنظمات حيث غدا وجود الدول النامية في المجالس الحاكمة لهذه المنظمات عديم الجدوى وليس أكثر من حبر على ورق.

٥- ضرورة تكتل المدينين في جبهة واحدة لمواجهة تكتل الدائنين ومن خلفهم المنظمات الدولية وعدم الالتزام بالبرامج التي تضعها هذه المنظمات لمعالجة الخلل الاقتصادي الموجود في الدول النامية، حيث أثبت التجربة التاريخية أن هذه البرامج من قبيل المسكنات التي أشعلت لهيب الأزمة. فقد سارت الأمور من سيء لأسوء إلى أسوء.

٦- إعطاء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دورًا أكبر في حل المشاكل الاقتصادية الدولية وعدم اقتصار هذا الدور على التوصيات والأماني والرغبات، وإنما ضرورة

أن يكون لقراراتها وزن دولي وإلزام قانوني على كافة الأطراف وذلك بما يتناسب مع مكانة هذه المنظمة في العلاقات الدولية.

ثانيًا: على مستوى الدول العربية

١- تدعيم استراتيجية الاعتماد على الذات باعتبارها من أهم الطرق الموصلة لاقتصاد قوي قادر على السير بناء على قدرته الذاتية، وذلك من خلال توفير شروط هذه الاستراتيجية ومراعاة ضوابطها، ويأتي في مقدمة هذه الشروط العمل على أن يكون الادخار المحلي أعلى من الاستثمار المطلوب مع مراعاة أن وصول الدول العربية لهذه المرحلة يجب أن يبنى على رؤية واضحة وموضوعية لفجوة الموارد المحلية والعمل على تضييقها بشكل تدريجي مخطط.

٢- تدعيم العمل العربي المشترك بما يستلزم من تنسيق الخطط الاقتصادية للبلاد العربية وإعداد جيد في دراسة المشروعات العربية المشتركة وتوفير ضمانات نجاح هذه المشروعات من فنون إنتاجية وعمالة مدربة ومواد خام وإدارة رشيدة. وضرورة أن تكون المشاركة في هذه المشروعات من خلال المشاركة المباشرة لرأس المال العام والخاص وليس من خلال القروض، مع مراعاة توجيه هذه المشروعات إلى مجالات استثمارية مهمة تسهم في التخفيف من مشكلة القروض الخارجية لهذه الدول.

٣- تشجيع التجارة العربية البينية لما لهذا الأمر من نتائج إيجابية على المسيرة التنموية العربية في مجملها، ومنح المزايا التفضيلية لمنتجات الدول العربية بين بعضها البعض وبينها وبين منتجات الدول النامية من جهة أخرى.

٤- إنشاء نادٍ عربي لمعالجة المتأخرات العربية، ذلك أن وجود هذه المتأخرات دفع العديد من الدول العربية للتأخر في سداد التزاماتها المالية مما خلق المناخ المناسب للدول الدائنة والمنظمات الدولية للتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول وفرض ما تمليه عليها من رغبات. أما عن شكل هذا النادي فهو يتكون من مرحلتين:

- الأولى: استخدام أدوات القنوات العربية لحل مشكلة المتأخرات من خلال التمويل بالعملة المحلية والأرصدة غير المستقلة.
- الثانية: وضع الخطط والإجراءات والسياسات الواجب اتباعها بطريقة علمية وموضوعية محكمة، بحيث تلمس حلولًا شاملة نابعة من واقع الظروف الاقتصادية لكل دولة عربية بعيدًا عن متاهات القنوات الدولية وتعقيداتها.

(ISSN : 2537 - 0758)

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

١. إبراهيم قطب محمد، الموازنة العامة للدولة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
٢. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني: التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٨٧.
٣. رمزي زكي: فكر الأزمة دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧.
٤. – أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م.
٥. – أزمة الديون الخارجية. رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
٦. – الاقتصاد العربي تحت الحصار دراسة في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.
٧. – التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة/١١٨، ١٩٨٧.
٨. – علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي بالبلاد الأخذة في النمو، مذكرة رقم ٦٩١، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٦٧.
٩. – مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦
١٠. زين العابدين بدوي ناصر، علم المالية العامة، ١٩٩١.
١١. زين العابدين ناصر، د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي سنة ١٩٩٦/١٩٩٧، دار الثقافة الجامعية.
١٢. علي لطفي: المالية العامة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٥.
١٣. علي مهرة: الادخار ودوره في التنمية، الفكر الاقتصادي (٢٤)، منشورات وزارة الثقافة/ دمشق، ١٩٩٦.
١٤. كلود برتيليمي جان، ديون دول العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت – لبنان ١٩٩٦م.
١٥. لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية، ١٩٥٨، ص٣٩٠.
١٦. محمد الأمين الشنقيطي، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، بدون تاريخ.
١٧. محمد حلمي مراد: المالية العامة، سنة ١٩٥٦.

١٨. محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية، ١٩٦٦.
١٩. محمد محمود الإمام: دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل، مذكرة رقم ١١٥٦، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٦.
٢٠. محمد مصطفى يونس: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة المديونية الخارجية، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٩٥.
٢١. يحيى حسن المصري: القروض الخارجية.. أهميتها للاقتصاد القومي ومشاكلها الاقتصادية، البنك المركزي المصري، سنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣، معهد الدراسات المصرفية.

ثانياً: الرسائل العلمية:

١. أمينة عز الدين عبد الله: مشكلة الديون الخارجية للبلاد النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.
٢. أنور إسماعيل الهواري: القروض الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة لجمهورية مصر العربية– رسالة دكتوراه، كلية الحقوق/ جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٤.
٣. أنور عبده عثمان: مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية بالإشارة للسودان، بحث دبلوم، القاهرة ١٩٨٥.

ثالثاً : المقالات والأبحاث:

١. إبراهيم شحاته: الحدود السياسية للتمويل الخارجي، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر/ ١٩٦٨.
٢. إدواردو ويسنر: الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون في أمريكا اللاتينية، التمويل والتنمية، العدد الأول مارس/ آذار ١٩٨٥.
٣. أمينة عز الدين عبد الله: التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج، مصر المعاصرة، العددان ٤١٣–٤١٤، ١٩٨٨.
٤. بهرام نوزاد: دروس من عقد الديون، مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، مارس/ ١٩٩٠..
٥. بيارم لاند ميلس: الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي (تجربة أولى). مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد ١٩، رقم ٤، ديسمبر ١٩٨١.
٦. جليل فريد طريف: قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، البنك المركزي الأردني، دائرة الدراسات والأبحاث، فبراير / شباط ١٩٨٤.

(ISSN : 2537 - 0758)

٧. رمزي زكي: إعادة جدولة الديون ومستقبل التنمية في مصر، ورقة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والإحصاء، القاهرة، مارس ١٩٧٧.
٨. رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي،مجلة النفط والتعاون العربي – المجلد ١٣– العدد ٢ –١٩٨٧م.
٩. سامح محمود أبو العينين: أبعاد المديونية الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٣، يوليو ١٩٨٨.
١٠. عادل حسين: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مايو ١٩٧٩.
١١. عبد الرازق محمد حسن: القروض الأجنبية والتنمية الصناعية، محاضرتان بمعهد الدراسات المصرفية في ١٤/١٣ يوليو ١٩٥٨، القاهرة.
١٢. فوزي منصور: التنمية المستقلة في العالم الثالث، مقال منشور بجريدة الأهرام، القاهرة، صادر في ١٩٩٨/٥/٢٧.
١٣. محمد سالم الصبان منشور في جريدة الشرق الأوسط اليومية، باريس، العدد ١٤، تاريخ ١٩٨٥/١٠/٢١.
١٤. محمود محمد محمد نور: الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، مصر المعاصرة، عدد ٤٦٣، إبريل ١٩٧٦.
١٥. مصطفى أحمد مصطفى: الساحة الحالية للتنمية الدولية، مذكرة داخلية رقم (٨٣٤)، معهد التخطيط القومي، أغسطس/ اب ١٩٨٤.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1. W. A. Manser; The financial role of multinational enter prise, London, Cassel and Co. Ltd 1973.
2. Claude Albaqli;Economic du development typologie des enjeux, 1993.
3. HassanaliMerhan, ExtternalDcht Management Op. Cit,
4. Nicolas C. Hope; Development in and prospects for the External Debt of the developing, OP. Cot.
5. Giancarlo perassi: "Capital flight and foreign debt accumulation" the European Journal of development Research Vol l. No. 2, December/ 1989.

6. Helmut Reisen: le probléme De Transfert De L' Amérique Latin, NED, No. 4788, 1985.
7. T. Sachs; international issucs in international borrowing Princeton studies in international finance, No. 54, 1984.
8. J. Eaton and Gersovite; Debt with potential repudiation theoretical and empirical analysis, Review of Economic studies, Vol. XI, VIII1981.
9. William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.
10. Daniel Me Fadden and others. Is there life after debt, An Econometric Analysis of credit worthiness of developing countries paper presented at the conference on international debt and the developing countries, World Bank- Washington D. C. 1984.
11. Every Domar: The burden of debt and National income, in American Economic Review, No 34, 1944.
12. G. Russell Kivaid, Conditionality and use of fund Resources, Jamaica, in Finance and Development, Vol. 18, No. 3, June 1981.
13. Nicolas c. hope developments in and prospects for the external debt of the developing countries op cit.
14. Goseph gold voting and decisions in IMF an essay on the law practice of the fund IMF Washington D.C.1972.:
15. IshacDiwan and Lyn Squire; Private Assets and public Debts, External financial in A peaceful Middle east, Middle East journal, vol. 49, No. 1, Winter 1995.
16.)[1] (Shirkrishna A pundit IMF Resident Representive finance and development IMF and W.B. bo110, no3 , septmber 1973.
17. Hassanalimehran ; external debt management IMF Washington D.C 1985.
18. Lance Taylor Editorial the Revival of the liberal creed the IMF and the world bank in Globalized economy world development vol 25 no 2 February 1997.
19. Eduard braw the consultation process of the fund in finance and development IMF and world bank vol 18 no 4 December 1981.
20. A.G. Blomguirt; empirical evidence on the tow caps journal of development
21. Economics vol 3 no2 jully 1976.
22. Felipe pazos; economic development and financial stability published in staff papers IMF vol 111 no2 October 1953

(ISSN : 2537 - 0758)

23. Anisurrahman; foregin capital and domestic savings attest of haovelmos hypothesis with gross country data published in review of economic and statistics vol.50, February/1968.
24. j. sduesenberry. Income, saving and theory of consumer behavior haervard university press. 1962.
25. bahrat r. harazi foreign aid conspicusonsconsumotion and domestic savings.
26. Some theoretical observation published the journal of development studies vol 12 January 1976.
27. M.A.Baily, political power and tax reveues in central Africa, journal of development economics vol 3. March 1976.
28. - Stanely, Please: the world bank: lending for structural in: R. E. Feinberge and V. Kallab Adjustment crisis in the third world overseas Development council, Washington: D. C, 1981.
29. R.Nurkse; les problems de la formation du capital dans les pays sous – developpes, tradfarn, ed cujus, 1968,.
30. -marilyn.j. seiber; international borrowing by developing countries, op.cit.
31. Carlos ominami; le tiers monde dans la crise Essai sur les transformations, op,cit.